

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٨١٦**

الأربعاء ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٢، الساعة ١٥/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد ألثاتي	(كولومبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إستيغنيفا
	أذربيجان	السيدة جعفروفا
	ألمانيا	السيد سيل
	باكستان	السيد منير
	البرتغال	السيدة تيكسيرا كويلهو
	توغو	السيد أكمبوتو كوملغان
	جنوب أفريقيا	السيد كراولي
	الصين	السيد زهانغ شانغوي
	غواتيمالا	السيدة بولانيوس بيريث
	فرنسا	السيدة لوجوندر
	المغرب	السيد لمنختر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير رودز
	الهند	السيد فيناي كومار
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد غرانت

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

1243960 (A)





استُؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أودّ أن أذكِّر جميع المتكلمين بأن يحصروا بياناتهم في ما لا يزيد عن أربع دقائق، بغية تمكين المجلس من أداء عمله بسرعة.

أعطي الكلمة الآن لممثِلة البرازيل.

السيدة ريبيرو فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. كما أشكر المنسِّق الخاص روبرت سيري على إحاطته الإعلامية.

إنّ هذه فترات صعبة وعصيبة بشكل خاص. فبينما لا يزال المجتمع الدولي يواجه ولايات غير مستوفاة في الشرق الأوسط، تتكشّف مطالب جديدة. والمطلوب من المجلس أن يجدد التزامه ويعززه بالدبلوماسية.

ونحن نتابع ببالغ الأسى والقلق تصاعد الأزمة في سوريا. وإننا شديدو الانزعاج بشأن الصعوبات التي يواجهها المجلس في توجيه رسالة موحَّدة ردّاً على التطورات الأخيرة. فلا بدّ من وقف عاجل لإطلاق النار، بدعم ثابت من المبعوث الخاص المشترَك كوفي عنان، وخطته المكونة من ستة بنود، والبيان الختامي لمجموعة العمل من أجل سوريا (S/2012/522، المُرفق). ويتعيَّن على المجلس أن يعمل بجهد أكبر للاضطلاع بمسؤولياته في هذا الصدد. والبرازيل تؤيد النهج الذي تعتمده مجموعة العمل، وتشجّع مجلس الأمن بقوة على إقرار البيان الختامي. وتبقى مساعي السيد عنان للتوصل إلى حلٍّ تفاوضي ومرحلة انتقالية سياسية بقيادة سورية موضع دعم المجتمع الدولي. إنّها الفرصة الأفضل، إذا لم تكن الوحيدة، لتفادي المزيد من السقوط في دوامة الدمار، التي لن تجلب سوى المزيد من المعاناة للسكان السوريين، ولن تولِّد سوى الأفواج المتزايدة من اللاجئين والمخاطر التي تؤذي المنطقة كلها بعواقب لا يمكن التنبؤ بها للشرق الأوسط وللسلم والأمن الدوليين.

ومن المؤسف، كما أشارت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أننا نواجه عوارض وعواقب أليمة، لما يمكن تصنيفه الآن بتراع مسلَّح غير دولي. وعلى جميع الأطراف أن تفي بالتزاماتها بوقف العنف، لكنّ المسؤولية الأولى في هذا الصدد تقع على عاتق الحكومة السورية. كما أننا نرفض الهجمات الإرهابية على الهياكل الأساسية المدنية.

إنَّ التمديد لبعثة الرصد التابعة للأمم المتحدة فترة ٣٠ يوماً موضع ترحيب. ويجب علينا أن نضمن أنّه يُسهم في تغيير الدينامية الميدانية بشكل يجمع الأطراف بصورة عاجلة إلى مائدة التفاوض. وقد عمل أحد عشر مراقباً برازيلياً مع بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا، طوال الأشهر الثلاثة الماضية. ومن المؤسف أنَّ عملهم كان مقيَّداً بفقدان الحدِّ الأدنى من الشروط الأمنية. وإننا نؤكّد أنه يتعيَّن على جميع الأطراف أن تضمن سلامة المراقبين وحرية تنقُّلهم، وأن تتعاون مع البعثة.

ومع الشعور بقلق عميق، أخذنا عِلماً بالتصريحات الأخيرة المتعلقة بالأسلحة الكيميائية، التي تناقضت تناقضاً مباشراً مع المعايير الدولية والمبادئ الأساسية الراسخة منذ زمن، والتي لم يقتصر وجودها على اتفاقية الأسلحة النووية، وإنما وُجدت أيضاً في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥، الذي يضمّ سورية طرفاً فيه منذ عام ١٩٦٨.

وسنبقى نتطلَّع إلى تطورات مفيدة في عملية السلام المتعثّرة منذ زمن بين إسرائيل وفلسطين. ونأسف لأنّ المساعي الأخيرة لتجديد المفاوضات المباشرة لم تؤتِ ثمارها. وشلل العملية السلمية دفع بمسألة المستوطنات الإسرائيلية حتى إلى طليعة الواجهة. فالمستوطنات غير قانونية بمقتضى القانون الدولي، وهي مناقضة للسلام، ومؤذية للشواغل الأمنية الذاتية لإسرائيل، وتشكِّل تهديداً للحل القائم على وجود دولتين.

ونحن منزعجون من محاولات إثبات مشروعية المستوطنات والبؤر الاستيطانية. فهي تدعم منطقاً يسير بعكس اتجاه الحل القائم على وجود دولتين، وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرُّف.

وفي مواجهة هذه الأعمال، يؤكّد تأكيداً كاملاً الاعتراف بالدولة الفلسطينية على أساس حدود عام ١٩٦٧، والقبول بها عضواً في المنظمة، كما أكّدت الرئيسة ديلما روسيف أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ (أنظر A/66/PV.11).

وينبغي أن نكون داعمين لدورٍ معزَّزٍ للمجلس في عملية السلام في الشرق الأوسط. كما ينبغي للمجلس أن يمارس مسؤولياته ويُجدد جهوده لمعالجة القضية الإسرائيلية – الفلسطينية، التي لا ريب في أنها تشكل أحد التحديات الرئيسية في برنامج السلم والأمن الدوليين اليوم. فينبغي للمجموعة الرباعية أن تعود إليه بانتظام، وتجمع المكونات الضرورية لتقييم التقدّم المحرَز أو عدمه. وفي غياب التقدم، ينبغي للمجلس أن يؤدي دوره بتقديم التوجيه.

ونعتقد أنّ دعم أطراف أخرى يمكن أن يُسهم في الاستئناف العاجل للمفاوضات. وينبغي النظر بجدية في مسعىً جماعي متجدد نحو تغيير الديناميات، والتغلُّب على الجمود السياسي. ولن يمكن خدمة السلام بمجموعة رباعية ساكنة ومجلس أمن صامت.

وإننا نحيِّي الشعب المصري على إجراء انتخابات حرة ونزيهة، من شأنها أن تُعزّز مسيرة مصر السلمية نحو الديمقراطية. كما ترحب البرازيل بإجراء الانتخابات التشريعية في ليبيا بمشاركة شعبية واسعة، وتهنئ شعب ليبيا وحكومتها على هذه الخطوة المقدامة الهامّة في عمليتها الانتقالية الديمقراطية. كما أننا ننوِّه بالتطورات الإيجابية في تونس، حيث تجري المناقشات العامة الحيوية بشأن مستقبل البلد في أجواء ديمقراطية.

كذلك تشيد البرازيل بحكومة لبنان على استئنافها حوارها الوطني في هذه الأوقات المتسمة بالتحدي. ومهما شددنا على أهمية الاستقرار في لبنان اليوم لا يمكن أن نكون مغالين في التشديد.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): ما برح النزاع الإسرائيلي الفلسطيني يعرِّض للخطر فرص السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وفي الوقت الذي نحتاج فيه إلى أن تسود روح المصالحة والعزيمة السياسية، نجد أن الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تقوض حل الدولتين والمعايير المتوخاة لإحلال سلام عادل ودائم. فتلك حالة غير مقبولة ولا يمكن لها الدوام.

إن أنشطة الاستيطان الإسرائيلية ماضية دون هوادة. ومع عدم الاكتراث غير المسبوق، فإن إسرائيل ليست سادرة في ممارساتها غير الشرعية فحسب، ولكنها أيضا تحاول إضفاء الشرعية عليها. وأن التقرير الذي أصدره القاضي السابق في المحكمة الإسرائيلية العليا، إدموند ليفي مثال آخر على ذلك. ومن سوء الطالع أن الأعمال الإسرائيلية تتحدى جميع نظم القيم الأخلاقية. أما الأنباء الأخيرة التي تتحدث عن اعتزام وزارة الدفاع الإسرائيلية تدمير ثماني قرى فلسطينية على التلال الواقعة جنوبي الخليل لاستخدام الأراض كمنطقة للمناورات العسكرية وإعادة توطين سكان تلك المناطق في أماكن أخرى أمر يبعث على القلق أيضا.

تؤيد تركيا التطلعات العادلة للشعب الفلسطيني في إقامة دولة معترف بها دوليا. وينبغي تمكين الفلسطينيين من ممارسة حقهم وفقا لقرارات الأمم المتحدة، ومبادئ مدريد، وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية. ومن هنا ترحب تركيا بالطلب الفلسطيني من أجل الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة، وهو

طلب قدمه الرئيس محمود عباس في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ (S/2011/592، المرفق الأول)، وتثني على جهود المصالحة الفلسطينية التي تدعمها مصر. وإن تشكيل جبهة فلسطينية موحدة سينال دعما أوسع من لدن المجتمع الدولي.

كذلك تحترم تركيا حق جميع الشعوب في العيش في سلام وأمن، وترفض استخدام القوة ووسائل الإرهاب. وفي ذلك السياق، ندين التفجير الانتحاري الذي استهدف السواح الإسرائيليين في بلغاريا في ١٨ تموز/يوليه.

لقد دخل الحصار غير الشرعي المفروض على قطاع غزة عامه السادس الآن. ومن دون شك أن الحالة الخطيرة المتعلقة بالمساكن، والرعاية الصحية والخدمات الأساسية الأخرى في غزة تشكل إحراجا للمجتمع الدولي، غير أن المسؤولية تقع أولا وأخيرا على عاتق المتسبب بها.

أود أن أستشهد بإحصاءات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الذي ربما يساعد في تصور مدى المعاناة في غزة. إذ أن ٨٠ في المائة من أبناء غزة يتلقون المساعدة. و ٤٤ في المائة منهم يعانون من عدم الأمن الغذائي. ويقتضي الأمر تشييد ٧١ ألف وحدة سكنية جديدة للوفاء بالحاجة الماسة لذلك. وهناك انقطاعات في التيار الكهربائي تصل إلى ١٢ ساعة في اليوم. وأكثر من ٩٠ في المائة من طبقة المياه الجوفية في غزة غير مأمونة للاستهلاك البشري. فلا بد من إنهاء هذه العقوبة الجماعية من دون تأخير. ولا يزال يتعين على إسرائيل تحمل مسؤولياتها فيما يتعلق بالهجوم على قوافل المساعدة الإنسانية المدنية في أعالي البحار التي نجم عنها وفاة تسعة مدنيين.

قبل أن أختتم بياني، أود أيضا أن أتطرق إلى الحالة في سوريا. ونتيجة استمرار القوات الحكومية في شن الهجمات، تجاوز عدد الإصابات في الأسبوع الماضي فقط ١٢٠٠ إصابة، مما شكل أعلى نسبة منذ بداية الأزمة. وقد بلغ مجموع الوفيات أكثر ١٩٠٠٠ وفاة. إننا نشعر بقلق عميق إزاء الأنباء التي تفيد بأن الحكومة السورية تستخدم الطائرات المقاتلة لمهاجمة مراكز السكان.

وبما أن عدد السوريين الذين يلتمسون الملاذ في تركيا يتجاوز ٤٠٠٠٠ شخص ستواصل تركيا دعم الشعب السوري في هذا الوقت العصيب. وندعو مرة أخرى إلى إنهاء العنف في سوريا وتنفيذ خطة النقاط الست التي وضعها المبعوث الخاص لسوريا، السيد كوفي عنان، مع التنفيذ الفوري لها. أما إسقاط الطائرة العسكرية التركية في المجال الجوي الدولي، فقد أظهر أن الأزمة في سوريا تشكل على نحو متزايد تهديدا للسلم والأمن الإقليمي.

إن التحول الاجتماعي–السياسي في الشرق الأوسط الذي حركته التطلعات المشروعة للشعوب من أجل حياة أفضل، يعرضنا إلى حالة مشتعلة من الجوهري أن يسود في ظلها التزام قوي بمبادئ الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وتنطبق هذه المبادئ أيضا على الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، حيث تتعرض للخطر الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني. وهكذا، بينما نرحب بجهود الأمين العام والمنسق الخاص سيري نهيب بالمجتمع الدولي أن يقدم دعمه الحاسم لإيجاد حل عادل ودائم يرتكز على الاعتراف الدولي بفلسطين، مع حدود ١٩٦٧ والقدس الشرقية عاصمة لها والعيش جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد كوينلان (استراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم يا سيادة الرئيس على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة، وأشكر المنسق الخاص روبرت سيري على تقريره.

أود أولا أن أتشاطر مع الآخرين إدانة استراليا الشديدة للتفجير المروع الذي وقع في بلغاريا في ١٨ تموز/يوليه. وكما

نعرف أن هذه الهجمات الإرهابية غير مقبولة تحت اي ظروف كانت، ونعرب عن مشاعر العزاء لشعبي إسرائيل وبلغاريا.

إن استراليا شأنها شأن العديد من البلدان، تشعر بقلق عميق إزاء الجمود الراهن في عملية السلام في الشرق الأوسط. وقد دعا العالم مرارا وتكرارا إلى حل الدولتين الذي يمكِّن من توفير الأمن لإسرائيل وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وقادرة على البقاء والعيش جنبا إلى جنب. غير أن مجرد تكرار هذا الهدف الجوهري الذي ما برح الحل الموثوق للصراع لن يحقق نتائج على أرض الواقع.

لقد شهد عام ٢٠١٢ تقدما متواضعا نحو المفاوضات قاده أولا، ملك الأردن عبد الله ابن الحسين ووزير خارجيتها، ناصر جودة ومن ثم واصله الطرفان ذاتهما من خلال تبادل الرسائل بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء نتنياهو. بيد أن تلك الإشارات المشجعة لم يتبعها سلك الطريق الوحيد لتحقيق حل عادل للصراع، وتحديدا، الاستئناف الفوري للمفاوضات المباشرة على أساس حدود ١٩٦٧، مع تبادل الأراضي المتفق عليها.

ولتحقيق ذلك يجب على الطرفين الامتناع عن الأعمال التي تضر بعملية السلام. كما هو الحال بالنسبة لجميع الذين يشاركون في هذه المناقشات، بمن فيهم استراليا، لاسيما أنهم قالوا باستمرار أنه لا بد من إنهاء عملية زيادة المستوطنات الإسرائيلية. كذلك تشعر استراليا بقلق شديد مؤداه أنه لا بد من أن الكف فورا عن جميع أشكال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك الهجمات الصاروخية التي تشن من غزة وتستهدف المدنيين الإسرائيليين.

ولا بد لنا أيضا من الاستمرار في تأييد الجهود الفلسطينية الرامية إلى بناء مؤسساتهم وتعزيز قدرة الحكم لديهم. إن التقدم الذي أُحرز في ذلك المجال لا يجب عكس مساره. وتحقيقا لتلك الغاية، وقَّع بلدي اتفاق شراكة مع السلطة الفلسطينية ينطوي على تقديم عدة ملايين من الدولارات لمدة خمس سنوات كوسيلة لتعزيز درجة من اليقين للتمويل الفلسطيني. في أيار/مايو وقَّعنا شراكة أسترالية متعددة السنوات مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بقيمة ٩٠ مليون دولار أسترالي. ينصب تركيز الأونروا على برامج التعليم والرعاية الصحية، ولا سيما على الاستثمار الحيوي في رأس المال البشري الجوهري لبناء دولة فلسطينية ناجحة. والإحراز النهائي لحل الدولتين هو في الأجل الطويل يصب في مصلحة الطرفين بحيث يمكِّن الفلسطينيين من نيل حقهم الثابت في تقرير المصير ويوفر لإسرائيل الأمن في الأجل الطويل.

أما الحالة الفظيعة والمقلقة في سوريا، فمن الواضح أنها مصدر قلق كبير لنا جميعا. فقد بلغ العنف مستوى جديدا من الوحشية. إن من يعاني من ذلك هم السكان المدنيون، بمن فيهم النساء والأطفال، الذين يتحملون الوطأة الكبرى لذلك العنف والذين يجب أن يظلوا في صدارة جهودنا الجماعية لإيجاد حل سلمي.

إن استراليا شأنها شأن الآخرين، شعرت بخيبة أمل كبيرة جراء عجز المجلس عن اتخاذ قرار باستخدام الفصل السابع من الميثاق، الذي كان من شأنه أن يحقق نداء المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا، السيد كوفي عنان، لضمان أن تكون هناك عواقب حقيقية لعدم الامتثال للقرارين ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢). ويتوجب علينا جميعا أن لا نحمي نظاما وحشيا فقد كل الشرعية.

يجب على الرئيس الأسد تغيير الاتجاه، ويتعين عليه التقيد بالتزاماته بموجب خطة السيد عنان للسلام، كما يجب عليه إنهاء العنف فورا، بما في ذلك إنهاء استخدام الأسلحة الثقيلة ضد المدنيين.

يبــدو البعد الإنســاني للصراع كبيرا بشــكل خاص، بما في ذلــك مئــات الآلاف الذين شــردوا. كمــا أن التداعيات الإقليميــة لهذا الصراع خطــيرة، و نقر بالعــبء الثقيل الذي يتحمله لبنــان وتركيا والأردن فما يخص تقديم المســاعدات. ومن أجل المساعدة على تخفيف هذا العبء، سنستمر في تقديم المساعدات الإنسانية إلى الوكالات والمنظمات غير الحكومية.

في الختــام، شــهدنا في أماكــن أخــرى في المنطقة، بما في ذلــك، مؤخرا في ليبيا، أن أنجع وســيلة لتحقيــق التوازن بين المصالح المتنافســة الكامنة في أي مجتمع، تتمثل في إرساء عملية ديمقراطيــة نزيهة وشــاملة، تمكن جميع المواطنــين والجماعات مــن التعبير عن آرائهــم واختيار الحكومة التي يمكن أن تمثلهم. وبالمثل، لا بد من توجيه جهودنا الجماعية بشــأن ســوريا، في اتجاه وضع حد فوري للعنف، والتوصل إلى حل سياســي يلبي التطلعات المشروعة لجميع المواطنين في سوريا.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة لممثل اندونيسيا.

السيد بيركايا (اندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم ســيدي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة في الوقت المناسب. وقبــل أن أواصل كلمــتي، أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للسيد روبرت سيري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوســط، على إحاطته الإعلامية بشــأن هذه المســألة الهامة. ويؤيــد وفــد بلدي البيان الذي أدلى به ممثــل مصر بالنيابة عن حركــة عدم الانحيــاز، والبيان الذي ســيدلي بــه لاحقا ممثل كازاخستان بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي.

إن عــدم إحــراز تقــدم في عملية الســلام بين إســرائيل وفلســطين كان مسألة مثيرة لقلق بالغ لوفد بلدي. وقد بذلت جهود للمســاعدة على اســتئناف الحوار وإجــراء مفاوضات حقيقيــة بين الطرفين ولكن بدون أن تحقق شــيئا. وفي الواقع، فإن عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، كما أكد على ذلك الأمين العام، في اجتماع آســيا والمحيط الهادئ لدعم الســلام الإسرائيلي الفلســطيني، الذي عقد في بانكوك مؤخرا، تشهد حالة جمود خطير منذ مدة.

علــى غرار أعضــاء آخرين كثيريــن في المجتمع الدولي، فــإن موقف وفد بلــدي واضح جدا بخصوص شــيء واحد، هو أن مســألة المستوطنات تشــكل العائق الأكبر لاحتمالات التوصل إلى الســلام في الشرق الأوسط، مع إشارة خاصة إلى الحــل القائــم على دولتين. ولا يعني ذلك أننا لا نعتبر مســائل الوضع النهائي الأخرى، مثل الحدود والأمن واللاجئين ووضع القدس، مهمة.

بالتأكيــد، كل مســألة من هذه المســائل مهمــة، ولكن التحــدي المتمثــل في المســتوطنات قــد بــرز كمفتــاح للغز. للأســف، إنه أيضا أمر تتلاعب به إســرائيل باســتمرار الآن. ومن ثم، في كل مرة يبدو أن ثمة احتمال لتحقيق تقدم من أي نوع، يحدث تطور مفاجئ، مثل عنف المســتوطنين وتطرفهم، وطرد الفلســطينيين وهــدم منازلهم، أو توع ما من التســريع الجديد لبناء المســتوطنات وتوســيعها، الذي يقضي بعد ذلك علــى ذلك الجهد أو الأمــل. قبل عامين فقــط، أدى تلاعب إسرائيل بمســألة الاســتيطان إلى انهيار المحادثات غير المباشرة الــتي ترعاها الولايات المتحــدة، بعد عدم تمديدها لوقف البناء في المستوطنات.

ويجب أيضا أن نتذكر أنه، إلى جانب سياسة الاستيطان، واصلت إســرائيل أيضا البناء غير القانــوني للجدار العازل في الضفــة الغربية، في تحد واضح لفتوى محكمــة العدل الدولية. وبالمثل، في أعقاب الهجوم العســكري الإســرائيلي على قطاع غزة منذ عامين، اســتمرت إســرائيل في حصارها للقطاع، مما جعل التعافي مستحيلا تقريبا. ولذلك، ما لم تجد إسرائيل حلا لسياســتها الاســتيطانية، وتوقف عمليات طرد الفلسطينيين، وهدم ممتلكاتهم وتوســيع المستوطنات في الأراضي الفلسطينية

المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، سيكون من المستحيل تصور إحراز أي تقدم فيما يخص مفاوضات السلام.

ومراعاة من وفد بلدي لذلك، يجدد التأكيد على ضرورة أن تلتزم إسرائيل بشكل تام بقرارات المجلس في ما يتعلق بالمستوطنات. إننا ندعو إسرائيل إلى تفكيك المستوطنات التي شيدتها في انتهاك لتلك القرارات، والتجميد التام لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ولا يوجد نهج آخر يمكن أن يعطي الفلسطينيين والمجتمع الدولي الثقة بأن إسرائيل جادة عندما تتحدث عن السلام أو عن حل النزاع. وتظل وجهة نظر إندونيسيا والتزامها، متمثلان في أن النزاع بين إسرائيل وفلسطين يتعين أن يمر عبر حل الدولتين، ولكن لا يمكن أن يتم ذلك، إذا كانت إسرائيل ترعى الخطر الاستيطاني الذي يحبط كل جهد، ويهدد كل أمل.

علاوة على ذلك، نود أن أكرر بأننا لا نزال ملتزمين بالحل القائم على دولتين إسرائيل وفلسطين قابلة للحياة ومستقلة، مع القدس الشرقية عاصمة لها، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام وتحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة، بما يتفق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، ومبادرة السلام العربية.

لكن الحل القائم على دولتين، لن يكون له معنى، إلا إذا كان شاملا ويشمل غيره من المسارات السياسية ذات الصلة، مثل مساري إسرائيل وسوريا و إسرائيل ولبنان. وبالتالي، يجب على إسرائيل الانسحاب الكامل من الأراضي اللبنانية المحتلة المتبقية، وكذلك من الجولان السوري المحتل، والامتثال الكامل للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وأخيرا، فإننا نناشد أعضاء المجتمع الدولي ألا يتوانوا عن دعمهم لقضية إقامة دولة فلسطينية على أساس حدود عام ١٩٦٧، مع القدس الشرقية عاصمة لها. فقط تلك النتيجة يمكنها أن تشكل أساس التوصل إلى حل عادل لجميع الجوانب الأخرى لمسألة فلسطين، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أتناول الحالة الرهيبة في سوريا. في ذلك الصدد، أكد الرئيس سوسيلو بامبانج يودويونو أن ”المسؤولية عن وضع حد لهذه الحالة، لا تقع على كاهل الحكومة والشعب السوريين فقط، بل على كاهل المجتمع أيضا“. ولذلك، فإن اندونيسيا تأمل بإخلاص أن العالم، بما في ذلك مجلس الأمن، سيتحد الآن من أجل إنهاء العنف في سوريا.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة لممثل ماليزيا.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): توافقا مع الحدود الزمنية، سأدلي بنسخة مختصرة من بياني، في حين سيتم تعميم النص الكامل في القاعة.

وأود أن أشكر السيد روبرت سيري، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية. كما ترغب ماليزيا أيضا في التعبير عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، والبيان الذي سيدلي به ممثل كازاخستان بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي.

أظهرت الحالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعض البوادر المشجعة للاستقرار، مع تجسيد التطلعات السياسية لشعوب المنطقة في الواقع السياسي. ونواصل اعتبار إجراء العمليات الديمقراطية ومشاركة الشعب في الحياة السياسية والمؤسسات السياسية بأنها واعدة. وتود ماليزيا تسليط الضوء على تلك التطورات الإيجابية، حيث أن عودة الحياة الطبيعية

والانتعاش جذبا اهتمام العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك المجلس.

إن ماليزيا ترحب بالتطورات السياسية الأخيرة في تونس وليبيا ومصر، التي أجرت انتخابات خلال الأشهر الأخيرة. وتعتقد ماليزيا أن الانتقال إلى إجراء العمليات الديمقراطية في تونس وليبيا ومصر، أثبت أن الناس هم في طليعة التطورات السياسية، وسوف يسهمون بلا شك في تحقيق السلام والاستقرار الإقليميين.

بينما أن الحالة قد تحسنت في تلك البلدان، لا يمكن قول الشيء ذاته بشأن ما نشهده في سوريا. حيث خلف العنف الذي شهدناه خلال الأشهر الماضية الآلاف من المدنيين القتلى والمشوهين، على الرغم من الخطة المؤلفة من ست نقاط، وحضور مراقبي الأمم المتحدة.

انتاب ماليزيا الهلع جراء الخسائر المدنية في سوريا. و تدعو ماليزيا جميع أطراف النزاع إلى وقف أنشطتها العنيفة فورا. وتعتقد ماليزيا أن على الحكومة السورية والمعارضة الالتزام التام بخطة الست نقاط، التي من شأنها الإسهام في تحقيق السلام في البلد.

ونطالب المجتمع الدولي والحكومة السورية والأطراف الأخرى كافة بالعمل معاً لإيجاد حل ودي من أجل شعب سوريا.

إن قضية فلسطين والشرق الأوسط لا يمكن فصلها أو التغاضي عنها أو تجاهلها. ولتحقيق السلام في الشرق الأوسط لابد من إنهاء محنة الشعب الفلسطيني بعزم دولي. فمعاناة الفلسطينيين وأزمتهم تمثل الآن أطول المآسي العالمية عمراً في العصر الحديث. وكان الحل يبدو قريب المنال دائماً، ولكن بعد ٢٠ عاماً تقريباً من اتفاق أوسلو الذي ارتضاه الجانبان، لم يقدر لعملية التنفيذ أن تنطلق أبداً. وفضلاً عن ذلك، فإن مبادرة السلام العربية التي أطلقت في عام ٢٠٠٢ لم تتحقق على الإطلاق. وحل الدولتين المطروح منذ فترة طويلة يظل مجرد رؤية ليس إلا. والسلام في الشرق الأوسط كان يبدو قريباً للغاية ذات يوم، إلا أن ذلك الحل بات بعيد المنال جداً اليوم مثلما كان حين طرح لأول مرة.

والاحتلال الإسرائيلي المستمر للأراضي الفلسطينية لا يزال غير مشروع اليوم مثلما كان في عام ١٩٦٧. والاحتلال الإسرائيلي المستمر للأراضي الفلسطينية المحتلة ما فتئ يشكل انتهاكاً مستمراً للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. فقد شرد النظام الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني وقتل المدنيين الأبرياء. وبإيجاز،لقد تقاعست إسرائيل عن الوفاء بالتزامها، كسلطة قائمة بالاحتلال، بحماية المدنيين، وعوضاً عن ذلك، فهي تمارس عمليات القتل والقمع خارج نطاق القانون. ويواصل النظام انتهاج هذا المسار المخزي في ظل الإفلات من العقاب. وحصاره المستمر لقطاع غزة يزيد من شقاء أكثر من ١,٦ مليون من أبناء الشعب الفلسطيني.

لقد عدت لتوي من غزة، حيث كنت في بعثة للأمم المتحدة برعاية اللجنة الخاصة للتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تؤثر على حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني والعرب الآخرين في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وبينما كنا في غزة، سنحت لنا الفرصة لرصد الحالة الفعلية على أرض الواقع والالتقاء مباشرة بالشهود والضحايا المتضررين بالحصار الإسرائيلي. ولا يزال للحصار أثر مدمر على السكان في غزة.

ومن النتائج الرئيسية للحصار الإسرائيلي جعل ٨٠ في المائة من الفلسطينيين في غزة معتمدين على المساعدة الإنسانية الدولية. ولا يسعني إلا أن أبدي إعجابي بصمود سكان غزة وقدرتهم على الحياة على أقل القليل، خصوصاً في ظل الرعاية الصحية غير الكافية وانقطاع الكهرباء بشكل متكرر وتواتر حوادث العنف التي أصبحت من مظاهر حياتهم اليومية.

والحصار المفروض على غزة غير مشروع. وهو يرقى إلى العقاب الجماعي لـ ١,٦ مليون فلسطيني. ولابد للمجتمع الدولي أن يمارس الضغط على إسرائيل حتى يُرفع الحصار بالكامل.

والسجن الجماعي للفلسطينيين، والتدمير المتكرر لبيوتهم وتشريد الفلسطينيين والعنف الذي يمارسه المستوطنون الإسرائيليون ضدهم على نطاق واسع، والحصار وما يترتب عليه من الاعتماد على التهريب غير المشروع من أجل البقاء، والممارسات التي تمثل استراتيجية إما لإرغام الشعب الفلسطيني على الرحيل عن أرضه أو تهميشه بقسوة وإنشاء نظام من القمع الدائم.

تلك ممارسات إسرائيلية ممنهجة، وتستهدف إخراج الفلسطينيين من أرضهم. وبالعمل معاً، فإنهم يفضحون بشكل متزايد ادعاء إسرائيل بالالتزام بدولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

وماليزيا تدعو إلى الوقف الفوري للنشاط العسكري الإسرائيلي والانسحاب من كل الأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية والجولان السوري، إلى حدود عام ١٩٦٧. وتدعو ماليزيا أيضاً إلى الكف فوراً عن ضم الأراضي الفلسطينية من خلال أنشطة الاستيطان الإسرائيلية، وتطالب إسرائيل بإعادة تلك الأراضي إلى أصحابها الحقيقيين، شعب فلسطين.

وماليزيا ستواصل دعم تطلعات الشعب الفلسطيني إلى تقرير المصير واسترداد حقوقه غير القابلة للتصرف. وسنواصل كذلك دعم حل الدولتين كيما يحقق النتائج المتوخاة، أي إقامة دولة فلسطين على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، ودولة إسرائيل، يعيش كلاهما في سلام وأمن.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد توماس ماير – هارتنغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد ماير – هارتنغ (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. يؤيد هذا البيان البلد المنضم، كرواتيا، والبلدان المرشحان للانضمام جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود، والبلدان عضوا عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحان المحتملان ألبانيا والبوسنة والهرسك، إلى جانب أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

وأود أن أستهل بياني بتوجيه الشكر إلى المنسق الخاص على الإحاطة الإعلامية التي قدمها للمجلس اليوم.

الاتحاد الأوروبي يدين بشدة الهجوم الإرهابي المميت على حافلة تقل مواطنين إسرائيليين الذي وقع في بلغاريا في ١٨ تموز/يوليه. ينبغي ملاحقة المسؤولين عن ذلك العمل الإرهابي الوحشي الذي أودى بأرواح مدنيين إسرائيليين وبلغاريين، ولابد من تقديمهم للمحاكمة. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن تضامنه مع الشعبين البلغاري والإسرائيلي وعن عميق تعاطفه مع أسر الضحايا وكل من تضرروا نتيجة لذلك العمل المروع من أعمال العنف. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مرة أخرى إدانته القوية والقاطعة لجميع أشكال وأعمال الإرهاب، بغض النظر عن أصلها أو سببها أو دافعها، مؤكداً على التزامه الثابت بمكافحة الإرهاب.

والاتحاد الأوروبي يشعر ببالغ القلق إزاء الموقف المتدهور في سوريا. والاتحاد يدين بشدة الاستخدام المتزايد للقوة من قبل النظام، بما في ذلك استخدام المدفعية الثقيلة وقصف المناطق المأهولة بالسكان، في انتهاك صارخ لالتزاماته بموجب خطة أنان والقرارين ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢). ويعرب الاتحاد الأوروبي عن فزعه لعمليات القتل المروعة في قرية تريمسه في ١٢ تموز/يوليه، ويدعو إلى إجراء تحقيق مستقل

دولي عاجل. ويهيب الاتحاد الأوروبي بالنظام السوري الكف فوراً عن قتل المدنيين وسحب الجيش السوري من البلدات والمدن المحاصرة والسماح بانتقال سلمي، من أجل البلد.

ولابد للجميع من احترام القانون الدولي. والاتحاد الأوروبي يشعر ببالغ القلق حيال التصعيد الأخير للعنف، بما في ذلك في دمشق، الذي يؤكد الحاجة الملحة إلى انتقال سياسي يلبي التطلعات الديمقراطية للشعب السوري ويعيد الاستقرار إلى سوريا. وسيظل الاتحاد الأوروبي ملتزماً بسيادة سوريا واستقلالها ووحدها الوطنية وسلامتها الإقليمية.

ويشير الاتحاد الأوروبي إلى تأييده الكامل لمهمة كوفي أنان المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ولخطته ذات الست نقاط، التي يجب تطبيقها. ويرحب الاتحاد بنتائج اجتماع فرقة العمل المعقود في جنيف في ٣٠ حزيران/يونيه، لاسيما الدعوة إلى إنشاء مجلس انتقالي للحكم، تكون له صلاحيات تنفيذية كاملة ويتكون من ممثلين للمعارضة والحكومة ويتم تشكيله بالتوافق المتبادل. ويشجع الاتحاد الأوروبي كوفي أنان على مواصلة العمل على تنفيذ الخطة الانتقالية تلك ويحث الأطراف كافة على دعم تلك الجهود.

والاتحاد الأوروبي يأسف بشدة لعدم تمكن مجلس الأمن من الاتفاق على مشروع قرار من شانه التصديق على بلاغ فرقة العمل وعلى التدابير المنظورة لإنفاذ الامتثال لخطة أنان بموجب المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة. ويأسف الاتحاد الأوروبي لأن المجلس بذلك قد عجز عن الوفاء بمسؤولياته وعن دعم جهود المبعوث الخاص المشترك. والاتحاد الأوروبي يدعو أعضاء مجلس الأمن كافة، بما في ذلك روسيا والصين، إلى القيام بعمل موحد، لإضافة مزيد من الضغط القوي والفعال وضمان أن تكون هناك عواقب وخيمة لاستمرارعدم الامتثال لقرارات المجلس السابقة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بقرار تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا لفترة أخيرة مدها ٣٠ يوماً، مع مراعاة توصيات الأمين العام بإعادة تشكيل البعثة والآثار العملياتية المترتبة على الحالة الأمنية المتدهورة في سوريا بشكل متزايد الخطورة. ويشير الاتحاد الأوروبي إلى أن السلطات السورية مسؤولة عن كفالة أمن البعثة وسلامتها. والاتحاد مستعد لتقديم الدعم اللازم لضمان نجاح بعثة المراقبة.

والاتحاد الأوروبي يرحب بالعهد الوطني والرؤية السياسية المشتركة للانتقال في سوريا والصادر في أعقاب المؤتمر الذي عقدته المعارضة السورية برعاية جامعة الدول العربية في القاهرة في يومي ٢ و ٣ تموز/يوليه، ويشجع كل الفصائل على مواصلة المشاركة في تلك العملية. وما فتئ الاتحاد الأوروبي يحث كل فصائل المعارضة على تنحية خلافاها جانباً والاتفاق على مجموعة من المبادئ المشتركة وبدء العمل صوب انتقال سلمي منظم وشامل للجميع في سوريا. يحض الاتحاد الأوروبي جماعات المعارضة كافة على أن تستمر في دعم جهود السيد عنان، وأن تكون مستعدة لتوفير القيادة، وأن تشارك في الخطة الانتقالية التي وضعتها مجموعة العمل من أجل سوريا في ٣٠ حزيران/يونيه. يجب أن يكون لجميع السوريين مكانهم في سوريا الجديدة، وأن يتمتعوا بحقوق متساوية، بغض النظر عن أصلهم وانتماءاهم ودينهم ومعتقداهم ونوع جنسهم.

الاثنين الماضي، وافق الاتحاد الأوروبي على اتخاذ تدابير لتعزيز تطبيق حظرِه بيعَ الأسلحة. وسيظل يحض المجتمع الدولي على الانضمام إلى الجهود التي يبذلها عن طريق اتخاذ خطوات لتطبيق وإنفاذ التدابير التقييدية على النظام السوري ومؤيديه.

فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، لا يزال هدفنا هو نفسه. تدل التغييرات الجارية في مختلف أنحاء العالم العربي على الحاجة الملحة إلى التقدم. ولحل الصراع الفلسطيني

الإســرائيلي أهمية إســتراتيجية للمنطقة بأسـرها وما وراءها. الاتحاد الأوروبي على اقتناع بأن الاسـتجابة لتطلعات شعوب المنطقة، بما في ذلك تطلع الفلسـطينيين لإقامة دولة فلسـطينية والإسـرائيليين للأمن، تشـكل عنصـرا حاسمـا لتحقيق دوام الاستقرار والسـلام والرخاء في المنطقة. وتمثل تسوية الصراع مصلحة أساسية للاتحاد الأوروبي وللطرفين وللمنطقة بأسرها، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال اتفاق سلام شامل على أساس قـرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبـادئ مدريد، وخارطة الطريق، والاتفاقات المبرمة سابقا بين الطرفين، ومبادرة السلام العربية.

يشـدد الاتحاد الأوروبي مـرة أخرى على الدور المركزي للمجموعـة الرباعية في ذلك السـياق، وهو يضاعف جهوده مـع الشـركاء في المجموعة الرباعية لتسـهيل الاتصالات بين الطرفين من أجل اسـتئناف المفاوضات المباشـرة والجوهرية. موقفنا واضح – المفاوضات هي أفضل السـبل للمضي قدما. ويجـدد الاتحـاد الأوروبي دعوته الطرفـين إلى إثبات التزامهما بالتوصل إلى حل سـلمي باتخاذ الإجراءات التي من شـأنها أن تخلـق بيئة من الثقة اللازمة لكفالة مفاوضات جادة تفضي إلى سـلام شامل ودائم. وسـيواصل الاتحاد الأوروبي إسهامه، بما في ذلـك في إطار المجموعـة الرباعية، في التوصل إلى حل عن طريق التفاوض.

ما برح الاتحـاد الأوروبي ملتزماً التزاماً لا لبس فيه بأمن إسرائيل، بما في ذلك فيما يتعلق بالتهديدات الحيوية في المنطقة. وقد هالت الاتحاد الأوروبي الهجمات الصاروخية المتكررة من قطاع غزة، ويدين بأشد العبارات أعمال العنف التي تستهدف المدنيين عمدا. ويذكر الاتحاد الأوروبي أيضا بالتزامه بالاندماج الكامل لإسرائيل في المنطقة.

يجب الحفـاظ على وجاهة حل الدولتين. ويعرب الاتحاد الأوروبي عـن القلق الشـديد بسـبب التطـورات على أرض الواقـع التي تنذر بجعل حل الدولتين أمرا مسـتحيلا. تشـمل تلك التطورات التسـارع الملحوظ في بناء المسـتوطنات، التي تظل غير شرعية بموجب القانون الدولي، وما يجري من إخلاء للسكان وهدم للمنازل في القدس الشرقية، وفرض قيود خطيرة على قدرة السـلطة الفلسـطينية على تعزيـز تنمية المجتمعات الفلسـطينية في المنطقة جيم، وما تواجهه السـلطة الفلسطينية حالياً من صعوبات مالية.

في مجلس الشـؤون الخارجية في شـهر أيار/مايو، أعرب وزراء خارجيـة الاتحـاد الأوروبي عن موقـف واضح وقوي من هذه المسـائل، ما شـكل نهجا مشـتركا للاتحاد الأوروبي إزاء التطـورات على أرض الواقع. لقـد أكدوا مجددا ضرورة إيجاد طريقة من خلال المفاوضات لحل مركز القدس باعتبارها العاصمـة المسـتقبلية للدولتين. وذكّر الاتحـاد الأوروبي أيضا بجواز تطبيق القانون الإنسـاني الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك انطباق اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في أوقات الحرب.

علـى الصعيد الإنسـاني، يمثـل قطاع غـزة الحالة الأكثر إلحاحـا. ويشـير الاتحـاد الأوروبي إلى أن الحالة في قطاع غزة سـتكون غير مسـتدامة طالما ظل القطاع مفصولاً سياسيا عن الضفـة الغربية. وإذ يعترف الاتحـاد الأوروبي على نحو كامل بالاحتياجات الأمنية المشـروعة لإسـرائيل، فإنه يحث إسرائيل علـى اتخـاذ المزيد من الخطوات الهادفة والشـاملة بما يسـمح بإعـادة الإعمـار والانتعاش في قطـاع غزة. وبهذه المناسـبة، يؤكد الاتحاد الأوروبي دعمه القوي لما تقوم به جميع وكالات الأمـم المتحدة ذات الصلة التي تعمـل في جميع أنحاء الأراضي الفلسـطينية المحتلـة، بما في ذلك وكالة الأمـم المتحدة لغوث وتشـغيل اللاجئين الفلسـطينيين (الأونروا) ومكتب تنسـيق الشؤون الإنسانية.

ما فتئ الاتحاد الأوروبي يدعو إلى المصالحة بين الفلسطينيين خلف الرئيس محمود عباس، تمشيا مع المبادئ المنصوص عليها في خطابه في ٤ أيار/مايو ٢٠١١، باعتبار ذلك عنصرا هاما من عناصر وحدة الدولة الفلسطينية المستقبلية ولتحقيق حل الدولتين. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى إجراء الانتخابات باعتبارها مساهمة مهمة في بناء الدولة الفلسطينية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد تيليغين (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي في نيويورك.

تأتي مناقشتنا المفتوحة اليوم في وقت يتزايد فيه عدم استقرار الحالة في الشرق الأوسط، وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة على وجه الخصوص. وما برح الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأراضي العربية، وانتهاكاته الصارخة للقانون الدولي، وتنكره لحقوق الشعب الفلسطيني وتطلعاته الوطنية من الأسباب الرئيسية للاضطرابات في المنطقة، ما يشكل تحديا خطيرا لهذه الهيئة.

تؤكد مجموعة منظمة التعاون الإسلامي أن إقامة السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط يتطلب أن يتخذ مجلس الأمن إجراءات حازمة وسريعة لكفالة امتثال إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، امتثالا كاملا لالتزاماتها وواجباتها القانونية، ووضع حد لاحتلالها العسكري. في الوقت نفسه، يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية خاصة عن مساعدة الشعب الفلسطيني في إحقاق حقوقه الوطنية في تقرير مصيره والتمتع بالسيادة وإقامة دولته المستقلة في الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، واتخاذ القدس الشرقية عاصمة لها، وكذلك للمساعدة على إيجاد حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين تمشيا مع قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

تشكل سياسات إسرائيل الاستعمارية والعنصرية في الأراضي العربية المحتلة تحدياً لفرص السلام والعدالة في المنطقة. وما انفكت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تبني المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وتقيم جدار الفصل العنصري، وتقّيد قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى أماكن العبادة، وتصعّد أعمال العنف التي يقوم بها مستوطنون متعصبون ضد الفلسطينيين المدنيين، وتمنع حرية حركة الناس والبضائع، وتصادر منازل الفلسطينيين وأراضيهم. وقد أصبحت انتهاكات القانون الدولي هذه من الممارسات اليومية التي تقوض بصورة منهجية آفاق حل الدولتين وتزعزع استقرار المنطقة.

وبالمثل، فقد وصلت إلى معدلاتٍ مخيفة الممارساتُ الإسرائيلية غير الشرعية في القدس الشرقية - بما في ذلك بناء المستوطنات، والحفريات تحت المسجد الأقصى، وإخلاء القدس الشرقية من مواطنيها الفلسطينيين الأصليين، والمصادرة غير القانونية للممتلكات الفلسطينية، وعزل القدس الشرقية عن محيطها الفلسطيني وتغيير نسيجها وطابعها الديمغرافيين. هذه الممارسات الإسرائيلية غير القانونية انتهاك صارخٌ للقانون الدولي وتشكل تحديا للمجتمع الدولي.

تؤكد مجموعة منظمة التعاون الإسلامي على مركزية قضية فلسطين بالنسبة للعالم الإسلامي كله، وتشدد على الطابع الفلسطيني والعربي والإسلامي للقدس الشرقية المحتلة، فضلا عن الحاجة إلى احترام حرمة الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية احتراماً كاملاً. كما تؤكد مجموعة منظمة التعاون الإسلامي من جديد أن القدس الشرقية لا تزال جزءا لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، وأن المجتمع الدولي سيظل يرفض قيام إسرائيل بضمها بصورة غير قانونية ولا يعترف به.

لن يتسامح المسلمون أبدا مع الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى، بوصفه أحد أقدس المواقع الإسلامية. ويمكن أن تترتب عن أعمال إسرائيل العدوانية المستمرة ضد المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشرقية انعكاسات خطيرة على السلم والأمن الإقليميين والدوليين. لذلا فإن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية خاصة عن الضغط على إسرائيل حتى تضع حداً لتلك الاعتداءات وتحترم القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة.

نود أن نؤكد أن التوافق الدولي على إيجاد حل عادل وشامل للصراع في الشرق الأوسط يتطلب تطبيق القانون الدولي وتنفيذ القرارات القانونية الدولية. وفي هذا المنعطف الهام، فإن مما يكتسب أهميةً خاصةً الاعترافُ بجهود بناء الدولة الفلسطينية ودعمها دعماً كاملاً، والوفاء بواجباتنا والحفاظ على إرادتنا السياسية والتزاماتنا المالية تجاه السلطة الفلسطينية.

وأود أن أؤكد مجددا دعم منظمة التعاون الإسلامي وتضامنها الكاملين مع الشعب الفلسطيني في سعيه لنيل حقوقه الوطنية المشروعة وغير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطني، وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): أود أن أوضح أنني ألقي هذا البيان باسم المجموعة العربية، وأن المجموعة العربية تتفق مع ما ورد في البيان الذي ألقاه وفد جمهورية مصر العربية باسم حركة عدم الانحياز، ووفد جمهورية كازاخستان باسم منظمة التعاون الإسلامي.

أود أن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بخالص التهنئة على تولي بلدكم الصديق، كولومبيا، رئاسة المجلس لهذا الشهر وعلى ما تقومون به ووفدكم من عمل دؤوب خلال رئاستكم.

إن موضوع هذه الجلسة، الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، ليس جديدا في جدول أعمال مجلس الأمن. فهذه القضية عاصرت الأمم المتحدة منذ نشأتها. وعندما يتأمل المرء في قضايا الاحتلال والاستعمار في العالم التي تداولتها هذه الهيئة لسنين، ونجحت في التوصل إلى حلول لها، يتساءل حائرا عن عجز هذا المجلس والمجتمع الدولي الأوسع عن إيجاد حل لقضية فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى. إن الأمل في حلها ما برح يخبو ويومض طيلة أكثر من ٦٠ عاما. وكلما ظهر بصيص أمل في الأفق فإنه سرعان ما يتلاشى، نتيجة تعنت إسرائيل ورفضها الانصياع إلى الإرادة الدولية. إن حل هذه القضية يستصرخ الضمير الإنساني العالمي، ويستنهض الإرادة السياسية لدى المجتمع الدولي لاتخاذ الخطوات الجريئة اللازمة لحلها.

إن توقف المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين كان ولا يزال نتيجة لاستمرار إسرائيل في بناء المستوطنات، بل وتعمدها العمل على تسريع وتيرة هذا الاستيطان، خاصة في ما يتعلق بتهويد القدس الشريف والمنطقة المحيطة به. ووفقا لتقارير إعلامية إسرائيلية فإن إسرائيل قد قررت في ١٤ تموز/يوليه الجاري بناء ١٣٠ وحدة سكنية جديدة في مستوطنة هارحوما في جبل أبو غنيم على الطريق الجنوبي الشرقي من القدس المحتلة المفضي إلى بيت لحم. وهذا جزء من مخطط أوسع أقرته السلطات الإسرائيلية، لإقامة ١٠٠٠ وحدة سكنية في القدس ورام الله في قلب الضفة الغربية. إن الاستمرار في الاستيطان قاتل لعملية السلام ومدمر لحل الدولتين وهو العقبة الكأداء التي لا يمكن التوصل إلى حل منصف دون التغلب عليها.

إن موقــف المجتمــع الــدولي والمجلــس واضــح إزاء المستوطنات الإســرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. لكن ما يعــوز هذا الموقف هو إقرار الآلية السياســية الدولية القوية لتطبيقه، فالمستوطنات تتعارض بصورة لا لبس فيها مع اتفاقية جنيف الرابعة التي، التي تعتبر إســرائيل دولة محتلة ولا يجوز لها تغيــير معالم الأرض أو مصادرتها. وتنص الفقرة السادســة من المــادة ٤٩ من اتفاقية جنيــف الرابعة على أنه ”لا يجوز لدولة الاحتــلال أن ترحّــل أو تنقــل جزءا من ســكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها“.

في حين أن إســرائيل تتجاوز ذلك الحظر بتقديمها حوافز سياســية واقتصادية لتشجع ســكانها على الإقامة والسكن في الأراضــي الفلســطينية المحتلة، وبذلك تغــير طابعها الجغرافي والديمغــرافي. إن إقامة هذه المســتوطنات فرضــت قيودا على الحياة اليومية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة و لم تترك مساحة معقولة لقيام الدولة الفلسطينية المنشودة.

أما المسألة الثانية التي تكتسي القدر نفسه من الأهمية فهي مسألة القدس الشريف، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين لدى أكثر من ١,٥ مليار مسلم في العالم. إن قوات الاحتلال الإسرائيلي ما برحت سادرة في مصادرة الأراضي وهدم منازل المقدســيين وتغيير الطابع الإنســاني للمدينة المقدسة، وفي إقامة المستوطنات حولها على حساب أراضي المواطنين الفلسطينيين. وتقــوم باســتمرار بنقل المســتوطنين الإســرائيليين إلى القدس الشــرقية وإجلاء الأســر الفلســطينية من منازلها بالقوة وإلغاء تصاريح الإقامة لها.

لقد تكلمنا في الســابق أمام هــذا المجلس عن الحفريات الإســرائيلية حول المســجد الأقصى. إلا أن الســنوات العشر الأخيرة قد شهدت حفريات منقطعة النظير في المنطقة الملاصقة للمســجد الأقصى، حــتى شملت هذه الحفريات بلدة ســلوان العربية، التي ضمها الاحتلال إلى مدينة القدس الشريف. ووفقا لمركز الدراســات الخاصة بالقــدس، التابع لجامعة بار – إيلان في إســرائيل، فإن ما تقوم به ســلطات الاحتلال في هذه الأيام يشــكل أكبر عملية حفر في أســفل المســجد الأقصى المبارك وحول أطرافه، وهي كلها أعمال غير شرعية ولا قانونية وفقا للقــرارات الصادرة عــن مجلس الأمن والجمعيــة العامة للأمم المتحدة بشأن القدس.

أمــا المســألة الثالثة الــتي أود التطرق إليها، فهي مســألة جدار الفصل العنصري الذي أقامته إســرائيل، الدولة المحتلة، وذلك في الذكرى الثامنــة لفتوى محكمة العدل الدولية وقرار الجمعيــة العامة بشــأن عدم شــرعية بناء الجــدار في الأراضي المحتلة الصادرين على التوالي في ٩ تموز/يوليه و ٢٠ تموز/يوليه عــام ٢٠٠٤. هذا الجدار الذي يختــرق الضفة الغربية ويجزئها إلى جيــوب منفصلة معزولة عــن بعضها البعض وبطريقة تحرم الشعب الفلسطيني من أراضيه وموارده المائية.

إن الأوضــاع المترديــة علــى أرض الواقــع في الأراضي الفلســطينية المحتلة تتطلب من مجلس الأمن، على أقل تقدير، أن يقوم بزيارة إلى فلســطين، فقد ســبق لمجلس الأمن أن قام بزيــارات لعــدة مناطــق في العــالم منها على ســبيل المثال، لا الحصر: ســيراليون وهايتي، ومؤخــرا ليبيريا ليقف على حقيقة الحالــة عن كثــب في تلك البلدان. وإننــا نطالب مجلس الأمن بالقيام بذلك، من منطلق أخلاقي وإنســاني ومن صميم ولايته المتمثلة في صون والســلم في العالم. ونحث الدول الأعضاء في المجلس على أن تســتجيب للدعوة المقدمة من رئيس الســلطة الفلسطينية، الرئيس محمود عباس، في هذا الشأن.

لا يســعني أن أنهــي كلمتي من دون التطــرق إلى الوضع المتدهور للغاية في سوريا. نعلم جميعا تزايد وتيرة القتل مؤخرا، والتي تعدى ضحاياها ١٧ ٠٠٠ قتيل، وتزايد أعداد اللاجئين الهاربين مــن جحيم القتال إلى البلدان المجــاورة إلى أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠، فضلا عن آلاف المشردين داخل سوريا. إن مجزرة

الحولة في شهر أيار/مايو وأخيرا مذبحة التريمسة التي وقعت في ١٣ تموز/يوليه وذهب ضحيتها أكثر من ٢٥٠ مدنيا، فضلا عن أعمال القتل اليومية التي يقع ضحيتها العشرات إن لم يكن المئات، لا تترك مجالا للشك في أن النظام ماضي دون هوادة في قتل من يعارضه من الشعب السوري.

ومما يشجع ذلك النظام على الاستمرار والتمادي في قتل شعبه، عجز مجلس الأمن والمجتمع الدولي عن القيام بعمل حازم لكبحه وآخر دلائل ذلك الفشل عجز مجلس الأمن الأسبوع الماضي عن التوصل إلى قرار يخص سوريا. ويبدو أن الذين يدعمون النظام في عمله الإجرامي، لا يدركون مغبة هذا الدعم وما ينطوي عليه من مآس إنسانية ونتائج لن تنسى على مر الزمن لأن هذا النظام ما كان له أن يقتل أو يشرد هذه الآلاف المؤلفة من الناس لولا ما يلقاه من دعم وتأييد من قوى مؤثرة في النظام الدولي.

إن الدول العربية قد اتخذت موقفا حازما وواضحا إزاء الحالة في سوريا، وحثت النظام السوري على الكف عن الخيار الأمني وانتهاج الخيار السياسي وفقا لقرارات جامعة الدول العربية التي كانت أساسا للولاية الممنوحة للسيد كوفي عنان المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية، وبناء عليه وإزاء عجز مجلس الأمن عن اتخاذ الخطوات اللازمة التي يمليها عليه واجبه ومسؤولياته، فإن الدول العربية قد قررت التوجه نحو الجمعية العامة للأمم المتحدة لتتولى الجمعية مسؤولياتها وفق الميثاق في مثل هذه الحالات.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أيسلندا.

السيدة غونارسدوتير (أيسلندا) (تكلمت بالإنكليزية): إن تصاعد أعمال العنف في سوريا وفشل الأطراف في تنفيذ خطة عنان للسلام، هما مصدر قلق بالغ. لقد أصبنا بخيبة أمل كبيرة جراء استخدام حق النقض في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.6810)، ونحن نحث بشدة المجلس على مواصلة مداولاته بهدف التوصل إلى توافق في الآراء بشأن أفضل السبل للحيلولة دون مواصلة الصراع في سوريا، بينما يجري في الوقت نفسه اتخاذ خطوات نحو إحلال السلام الدائم. ويجب على تلك الخطوات أن تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري واهتماماته دون اعتبار للعرق أو الدين أو نوع الجنس. ووقف إطلاق النار يجب أن يكون أولوية، ويجب وضع حد على الفور لأشكال العنف كافة التي تستهدف المدنيين من جميع الأطراف. وإذا لم يتم عمل شيء، قد يكون هناك تداعيات بعيدة المدى جداً، ليس على الشعب السوري فحسب، ولكن على المنطقة بأسرها.

إن عدد اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا آخذ في الازدياد. وهذا يشمل اللاجئين الفلسطينيين. فسوريا تستضيف ما يقرب من نصف مليون لاجئ فلسطيني مسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، الامر الذي سيتطلب احتياجات متزايدة للمساعدة اذا استمر الصراع في التدهور.

وهذا يقودني إلى قضية فلسطين، مع استمرار الصراع الإسرائيلي/الفلسطيني في أن يكون المسألة الاساسية للسلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط. فالحالة في فلسطين لا تحظى للأسف بالكثير من الاهتمام الدولي في الوقت الراهن، بما في ذلك من جانب مجلس الأمن. ومع ذلك، فالوضع أبعد ما يكون عن الجمود. ومن غير الحكمة الافتراض أن بالإمكان وضعه على الموقد الخلفي لفترة أطول بكثير، مع التطورات التي تحدث على أرض الواقع وتستمر بشكل منهجي في تثبيت الاحتلال، وتقويض الحل القائم على دولتين بشكل خطير.

ولا تزال أنشطة الاستيطان المستمر والمتسارع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية، هي العقبة الرئيسية أمام السلام. المستوطنات غير قانونية، وتنتهك اتفاقية

جنيف الرابعة. فوفقا للاتفاقية، على جميع الأطراف الالتزام بكفالة احترام الاتفاقية. وكطرف في الاتفاقية، أيسلندا تدعو إسرائيل الى التقيد بالتزاماها ووقف الأنشطة الاستيطانية كافة. وتحث أيسلندا أيضا إسرائيل على التعاون مع فريق تقصي الحقائق الذي عينه مؤخرا مجلس حقوق الإنسان في جنيف لبحث آثار المستوطنات على الحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ونود أن نكرر تشجيعنا لأعضاء مجلس الأمن على قبول الدعوة لزيارة الأرض الفلسطينية المحتلة في أقرب وقت ممكن. فمن شأن هذه الزيارة أن تبيّن حسن النية من جانب المجلس، وتوفر لأعضاء المجلس البصيرة اللازمة لمساعدهم في التصدي لهذه المشكلة التي طال أمدها.

في الوقت الراهن، تبدو جميع السبل مغلقة أمام الفلسطينيين، وهذا في حد ذاته أمر خطير. هناك حاجة لتحقيق تقدم، وفي ظل الظروف الراهنة، يجب أن يأتي هذا الاختراق من المجتمع الدولي. ثمة الكثير من السبل التي يتعين استكشافها. ويمكن للمجتمع الدولي، على وجه الخصوص، أن يبعث برسالة واضحة بشأن عدم شرعية أنشطة الاستيطان، وطلب وقفها فورا. ويمكنه أيضا المطالبة بالرفع الفوري للحصار المفروض على غزة، وهو في حد ذاته عقوبة جماعية بلغت ذكراها السنوية الخامسة في حزيران/يونيه.

ويواصل الفلسطينيون التطلع إلى الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، لمساعدهم على إعمال حق تقرير المصير. وينبغي لمجلس الأمن أن يجدد التزامه بتسوية الصراع، ويبلغ بقية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن كيفية اعتزامه المضي قدما.

وتؤيد أيسلندا تمام التأييد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وتكرر مناشدهما مجلس الأمن أن يوصي الجمعية العامة بقبول فلسطين بوصفها الدولة العضو ١٩٤ في الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيران.

السيد خزائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): بينما نجتمع معا في المناقشة المفتوحة الجارية اليوم، يود وفدي مرة أخرى أن يعرب عن اقتناعه بضرورة وأهمية مواصلة دعم جميع الإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى إقامة العدل، والسلام، والاستقرار، ووضع حد للعنف في الشرق الأوسط.

إن الشرق الأوسط يشهد عاصفة رعدية واسعة النطاق ترمي إلى تحقيق التحول في جميع أنحاء المنطقة. فالمنطقة تشهد حاليا تغيرات جذرية، والناس يطمحون إلى الديمقراطية ومعارضة الطغاة، بدعم من بعض القوى في الغرب. وفي الوقت نفسه، يزداد الوضع في الشرق الأوسط تعقيدا أكثر من أي وقت مضى. فهناك المزيد والمزيد من تهديدات الإرهاب والتطرف والتدخل الأجنبي، وهي جميعها تقف حجر عثرة أمام النمو والتنمية والاستقرار في المنطقة. وفي هذه الحالة، أي خطأ في التقدير، أو ضعف في اتخاذ القرارات، أو تأجيج النار سوف يؤثر على المنطقة بأسرها ويضر بكثير من الناس، فضلا عن جميع أصحاب المصلحة. لهذا السبب، لا يسع المرء أن يبالغ في تقدير مخاطر حالة واحدة ويغض الطرف عن حالة أخرى مماثلة. هذه مخاطرة كبيرة جداً عندما تكون هناك، في حالة بعينها، محاولة متعمدة لتغيير الحقائق على الأرض بالقوة والصراع المسلح وإيجاد أمر واقع.

والواضح أن ثمة تطرفا متصلبا في النُهُج التي يمكن أن تؤدي إلى دوامة من العنف المتزايد. فبالنسبة إلى الشرق الأوسط، لا يزال هناك العديد من أجزاء اللغز التي يتعين جمعها معا من أجل الحصول على صورة واضحة وشاملة، وينبغي النظر في العديد من المواضيع في سياق أوسع.

فينبغي لنا أن نرى التوجُّه في إرساء الديمقراطية، وفي التنمية والعلاقات الاقتصادية وسوق الطاقة. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يساورنا القلق بشأن التطرُّف والإرهاب وعمليات الثأر العرقي. وما نحتاج إليه هو النهُج المنقَّحة تجاه التطورات في الشرق الأوسط. ويجب على الغرب أن ينقِّح نهجه تجاه الشرق الأوسط. ويبدو أنه ليس أمامنا سوى مسار واحد يمكن أن يجلب السلام والاستقرار والازدهار. ذلك هو مسار التعاون بدل التصادم، والاستجابة بحقّ لرغبات الشعوب بدل إرغامها على القبول بما يبدو أنه حلّ مصطنَع وسطحي.

وعلى صعيد قضية فلسطين، يجب على مجلس الأمن والمجتمع العالمي ألاّ يدّخرا أيّ جهد للحؤول دون تصاعد التوتّر والصدام في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فتدنيس المقدّسات الإسلامية وتوسيع المستوطنات غير القانونية يتواصلان على نطاق غير مسبوق. والقوات الإسرائيلية المحتلة واصلت القيام بهجمات جوية صاروخية وقصف مدفعي للمناطق المدنية في قطاع غزة، في انتهاك صارخ للقانون الدولي، بما فيه اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب. وتواصل السلطة القائمة بالاحتلال استهداف المدنيين الفلسطينيين وقتلهم عمداً، مستمرة في سياستها المتمثلة بعمليات الإعدام خارج نطاق القانون. وفوق ذلك، ليس في غزة مكان آمن من العدوان الإسرائيلي غير المنقطع، حتى أصبحت الملاعب الآن أهدافاً للطائرات الحربية الإسرائيلية.

وفي هذا الصدد، تدعم جمهورية إيران الإسلامية الإجراء الذي اتخذته حركة عدم الانحياز بمطالبة سويسرا، بصفتها وديعة اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، بإعادة عقْد مؤتمر، في أقرب فرصة ممكنة، للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة، بهدف التمسُّك بالواجبات والمسؤوليات المترتِّبة على الأطراف المتعاقدة السامية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وعلى صعيد الحالة في سوريا، من الواضح أنَّ العنف يتواصل على جبهات مختلفة. ونعتقد أنّ الأزمة الراهنة ينبغي ألاَّ تُحَلَّ إلاّ بالحوار والمصالحة الوطنيين، وبطريقة سلمية. وقبل أسبوعين، زار السيد كوفي عنان إيران للمرة الثانية، والتقى كبار المسؤولين الإيرانيين. وقد أكد مسؤولونا للمبعوث الخاص المشترَك دعم إيران لمهمته، وأعربوا له عن قلقها العميق بشأن العواقب الإقليمية لأيّ انتهاك لسيادة سوريا وسلامتها الإقليمية.

وأكّدنا له استعدادنا لاستضافة محادثات بين الحكومة السورية وأطراف المعارضة.

وهناك جهود عديدة تبذلها دول معيَّنة سعياً إلى المزيد من تعقيد الحالة في سوريا، بتوفير المساعدة المالية والسلاح للجماعات المسلَّحة. فيجب إنهاء أعمال التخريب والإرهاب والعنف ضد الأشخاص الأبرياء. وينبغي لبلدان المنطقة أن تتعاون فيما بينها لحلّ الأزمة السورية، بحيث تكون النتيجة النهائية لصالح الشعب السوري والمنطقة والمجتمع الدولي.

وأخيراً، إنني أكره أن أردّ مراراً وتكراراً على الاتهامات التي أطلقها ممثّل النظام الإسرائيلي، لكنني مضطر للقيام بذلك. إنَّ ممثل النظام الإجرامي الصهيوني أطلق اليوم ادِّعاءات لا أساس لها ضدّ بلدي، بشأن مسألة الهجوم الإرهابي الأخير في بلغاريا، فضلاً عن الطعن في الطابع السلمي لأنشطة إيران النووية. ومن المذهل أنّ المسؤولين الإسرائيليين أعلنوا أنّ إيران هي المسؤولة عن الهجوم الإرهابي بعد مجرَّد بضع دقائق على وقوعه.

ومع أنني أُدين أيّ هجوم إرهابي مهما كان شكله أو مظهره، ففيما يتعلق بالهجوم الإرهابي في بلغاريا، ينبغي لي أن أوضح أننا لم نشارك يوماً ولن نشارك أبداً في مثل هذه الأعمال الجديرة بالازدراء. ولا يمكن تخطيط وتنفيذ مثل هذه العملية الإرهابية إلاّ من جانب النظام نفسه، الذي يحفل تاريخه

القصير بعمليات إرهاب الدولة والاغتيالات الهادفة إلى توريط الآخرين لتحقيق مكاسب سياسية ضيقة. ويمكنني أن أزوّد المجلس بأمثلة عديدة تُظهر أنّ هذا النظام قد قتل مواطنيه وأشخاصاً يهوداً أبرياء خلال العقدين الماضيين. وإيران، كما هو معلوم تماماً، ضحية مثل هذه العمليات التي يقوم بها النظام الإسرائيلي، واغتيالات العلماء النوويين الإيرانيين أمثلة حيّة في أذهاننا.

وفي المسألة النووية، ينبغي لي القول إنّ تطوير النظام الإسرائيلي سراً وامتلاكه غير القانوني لمئات الرؤوس النووية وترسانة الأسلحة النووية، هما مصدر التهديد الفريد للمنطقة، فضلاً عن كونهما تهديداً للسلم والأمن الدوليين. وما لم تتّخذ أجهزة الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، خطوات جدّية للتعامل مع مثل تلك السياسات والممارسات الإجرامية، فإنّ الأمل بالسلام والاستقرار في الشرق الأوسط سيبقى حلماً بانتظار أن يتحقَّق.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثّل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد باليرو بريسينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): إننا نهنئكم، سيدي الرئيس، ونهنئ بلدكم، كولومبيا، على ترؤس مجلس الأمن.

إنّ جمهورية فنزويلا البوليفارية تؤيد البيان الذي ألقاه السفير معتز أحمدين خليل، الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وفنزويلا تراقب بقلق الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها القضية الفلسطينية. إنَّ إيجاد سلام عادل وشامل ودائم في هذه المنطقة هو الآن أحد أكثر التحديات إلحاحاً للمجتمع الدولي. لقد أقرَّ المجلس منذ عام ١٩٤٧ قرارات عديدة بشأن القضية الفلسطينية، و لم تمتثل دولة إسرائيل لأيٍّ منها.

والحقيقة هي أنَّ النخبة السياسية والعسكرية في إسرائيل قد أقامت نظاماً جديداً للفصل العنصري في فلسطين: حيث الطرقات للاستخدام الحصري للمستوطنين، وسياسات العزل للتجمّعات والقرى الفلسطينية، والإقرار باعتداء المستوطنين على السكان الفلسطينيين، ونقاط المراقبة والتفتيش التمييزية.

والمستوطنات القائمة غير القانونية، التي تشجّعها السلطة القائمة بالاحتلال، تخرِّب العملية السلمية. إنها تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ويجب أن تتوقّف فوراً. ومن المفارقة أنَّ هذه الممارسات غير الإنسانية تنفِّذها دولة تُسمِّي نفسها ديمقراطية. وإننا نُعرِب عن قلقنا العميق بشأن المحنة المأساوية لآلاف المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال والفتية، الذين تزجُّهم الحكومة الإسرائيلية في السجون بدون تُهَم أو محاكمة عادلة.

يجري احتجاز أولئك السجناء في ظروف غير إنسانية في ظل سياسة الاحتجاز الإداري. ونعرب عن تضامننا معهم ونطالب بإطلاق سراحهم فورا.

ومن سوء الطالع، أن هناك دولا تؤيد هذه الإساءات التي هي بجميع المعايير تنتهك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الإنساني الدولي، لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب.

لقد ناشدت فنزويلا مرارا وتكرارا مجلس الأمن، وفقا للصلاحيات المخولة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة، النظر في عدم امتثال إسرائيل لقراراته المتعلقة بالسلم والأمن في الشرق الأوسط، وهو أمر يتسبب في مأساة إنسانية تنطوي على آثار أليمة.

إن انتهاكات إسرائيل المتكررة للسيادة اللبنانية واحتلالها للجولان مبعث قلق شديد. ونطالب إسرائيل بإنهاء حصارها على قطاع غزة الذي استهجنه المجتمع الدولي.

ونكــرر حاجة المجلس الماســة إلى تقديم توصية للجمعية العامــة بشــأن انضمام فلســطين بوصفها دولــة عضوا كامل العضويــة، وذلــك لإعــادة تأكيــد الاعتراف الــدولي المطرد بفلســطين من جانب أســرة الــدول لما يزيد عــن عقدين من الزمن، والمتجســد عن حق في منتديات من قبيل اليونســكو. ونؤيد بقوة إقامة دولة فلســطينية مســتقلة قــادرة على البقاء ومترابطة الأراضي، والقدس الشرقية عاصمة لها.

إن الصراع الذي يلم بالشــعب السوري الشعب المحب للســلام مؤلم ويبعث على الأســف. ولا بد للمجلس من أن يؤيــد من دون لبــس تنفيذ خطة النقاط الســت الــتي قدمها المبعــوث الخاص المشــترك كوفي عنــان والتي نالــت ترحيب الحكومة السورية.

إن المحــاولات الرامية إلى تقويض ذلك التيســير وجهود السلام تبعث على القلق العميق. فالمولعون بالحروب لا يريدون إحلال الســلام في ســوريا. وبدلا من ذلك، يسعون إلى تعزيز مصالحهم الجغرافية السياسية من خلال تغيير النظام، فلو تحقق ذلك سيزعزع استقرار منطقة الشرق الأوسط.

وتبــين الخبرة التاريخية أن اللجــوء إلى الجزاءات والتدخل العسكري الأجنبي في الشؤون الداخلية لأي بلد ذي سيادة لا يؤدي إلى تسوية الصراع المحلي، بل عوضا عن ذلك يفاقمه.

تشــدد فنزويلا على ضرورة تعزيز حل تفاوضي فيما بين السوريين أنفسهم. وفي ذلك السياق، فإن الأمر يتقضي وقف إطلاق النار على جناح الســرعة. ومما يبعث على الأســى أنه بدلا من التشــجيع على الســلام ودعم جهود الذين يســعون مخلصين إلى إحلال السلام، تقوم جهات أجنبية بتحرض أكثر الفئــات تطرفا على أن تعتبر العنف الوســيلة الوحيدة لتحقيق مقاصدها. ونكرر أنه لا يمكن المساهمة في تسوية النزاع الخطير الذي يلم بالشعب السوري إلا بالحوار السياسي والمفاوضات الدبلوماسية.

نحيــي تلك البلدان الــتي دافعت بقوة أمــام مجلس الأمن عن مبادئ الســيادة، والاســتقلال، وتقرير المصير، والسلامة الإقليمية المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة. ونحيي أيضا البلدان الملتزمة بالسلام والنهوض بالحوار فيما بين الأطراف، ونواصل طرح مقترحات متوازنة لمعالجة الحالة السورية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة للممثل قطر.

الســيد الحمادي (قطر): ســيدي الرئيس، أهنئكم على رئاســة مجلس الأمن وعلى إدارة دفة عمله بنجاح، بما في ذلك عقد هذا الاجتماع. وأشــكر الســيد روبرت سيري، المنسق الخاص لعملية الســلام في الشــرق الأوســط، علــى الإحاطة الإعلامية التي قدمها صباح اليوم.

الســيد الرئيــس، مــا زالــت إســرائيل الســلطة القائمة بالاحتــلال، ممعنة في عــدم الانصياع للشــرعية الدولية، وفي سياســة فرض الأمر الواقع. ومن أسوأ الصور التي تتجلى فيها هذه السياسة تلك الإجراءات التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية بهــدف تهويد القــدس وطمس الهوية العربية والإســلامية لهذه المدينــة المقدســة. وفي هذا الصدد، نؤكد مجــددا على أن هذه الإجراءات لاغية وباطلة ولا ترتب أي أثر قانوني، وأن القدس ستظل مدينة عربية إســلامية ومسيحية بمساجدها وكنائسها، وأن لا دولة فلســطينية بدون القدس، ولا قدس بدون المسجد الأقصى. وكذلك تتجلى سياسات فرض الأمر الواقع بمواصلة الســلطات الإسرائيلية بناء المستوطنات في الأرض الفلسطينية. ومما يثير القلق محاولات إســرائيل مؤخرا إضفاء صفة الشرعية على البؤر الاستيطانية من خلال تشكيل ما يسمى بلجنة ليفي التي قدمت توصيات تخالف القانون الدولي والشرعية الدولية.

بعــد مرور زهــاء عقدين من الزمن على اتفاقية أوســلو، وحديــث إســرائيل المتواصــل عن رغبتهــا في بناء الســلام، والدعوات الموجهة للقادة الفلسطينيين لاستئناف المفاوضات، ما انفكت إســرائيل تنتهج سياسات تتناقض مع ذلك. فكيف

يمكـن ضمان نجاح المفاوضات في ظل اسـتمرار السياسـات الاسـتيطانية الإسرائيلية، وفي ظل عجز مجلس الأمن عن حملها على الامتثال لقراراته بشأن السلام في الشرق الأوسط؟ وعلى أي أسـاس متين يمكن أن تُبنى هذه المفاوضات؟ وكيف يمكن للمفاوضـات أن تثمـر بينما ما زالت إسـرائيل تحتجز آلاف المعتقلـين وتضعهـم في ظروف قاسـية وظالمـة؟ كيف يمكن الحديث عن بناء الثقة بين الجانبين الفلسـطيني والإسرائيلي في الوقت الذي تواصل فيه السـلطات الإسـرائيلية منذ أكثر من خمس سنوات فرض حصار خانق وظالم على قطاع غزة؟

ومن هنا نجـدد دعوتنا إلى أعضاء مجلـس الأمن واللجنة الرباعية والدول المؤثرة للضغط على إسـرائيل لوقف سياستها الاسـتيطانية في الأرض الفلسـطينية المحتلـة، بمـا في ذلك في القـدس الشـرقية، ووضع حد للحصار المفـروض على قطاع غـزة. إن لم تتحقق هذه المطالب، فإن أي دعوة للمفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ستكون غير مُجدية.

وإن كان المجتمع الدولي مُجمعا على الخطوط الأساسية للحـل النهائي، وهو حل الدولتين، فـإن الإصرار على رفض المسـعى الفلسـطيني للاعتراف بفلسطين دولة مستقلة لا يخدم ذلك الحل. ونغتنم هـذه الفرصة لنجدد الدعوة للدول التي لم تعترف بفلسـطين بعد أن تفعل ذلك، كما ندعو هذا المجلس الموقر إلى عدم عرقلة الطلب الفلسطيني في سبيل حصوله على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، لأن من شأن هذا الاعتراف المساهمة في تحقيق الحل السلمي والشامل والعادل والمستدام.

نود أيضا أن نذكّر بأن حل الأزمة في الشـرق الأوسـط يعتمد على انسـحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل وما تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة التي تحتلها إسـرائيل، وكف إسـرائيل عن انتهاكاتها للسـيادة اللبنانيـة، فضـلا عن كفها عـن جميع الانتهاكات المسـتمرة للقانون الدولي وللشـرعية الدولية ممثلة بقرارات هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، خاصة القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

لا يـزال الشـعب السـوري العزيز يتعرض لشـتى أنواع الانتهـاكات الجسـيمة والمنهجيـة على يد حكومـة اختارت وللأسف الشديد أن تسـتبدل مسؤولياتها الأساسية عن حماية شـعبها، بسياسـة قائمة على إخضاع الشـعب بقوة السلاح وباسـتخدام الأسـلحة الثقيلة والمروحيـات والطائرات، هذه العقليـة هي الـتي أدت إلى اضطرار بعض السـوريين إلى حمل السـلاح، للدفاع عن أنفسـهم ولذلك فإن النظام السـوري يتحمل كامل المسؤولية عما آلت إليه الأوضاع في سوريا.

لم يكتـف النظـام بقصـف العاصمـة والمـدن والأحياء السكنية، والمدارس والمستشفيات والمساجد والكنائس بصورة عشـوائية ووحشـية، فقد زاد على ذلك مؤخرا الناطق باسم وزارة خارجيته بأن هدد بأن جيشـه قد يسـتخدم مخزونه من الأسـلحة الكيميائية والبيولوجية، بل وتجاوز ذلك إلى التلميح بإمكانية اسـتخدام تلك الأسلحة المحظورة دوليا ضد سكان القـرى السـورية. إن أخطر دلالات هـذا التصريح تتمثل في كونه أول تصريح رسمي منذ عقود يعترف فيه النظام السوري بامتلاك تلك الأسـلحة المحظورة وهو ما قد يعتبر مؤشرا على وصـول النظـام إلى مرحلة تجاوز فيها جميـع الخطوط الحمراء وتجرد فيها من المسؤولية. كما لا أنسى أن أشير إلى تصريحات عديدة هددت مؤخرا بإشـعال سـائر المنطقة، وباتت تشكل تهديدا لأمنها وللأمن والسـلم الدوليين، الأمر الذي يستدعي تحـركا فوريا من جانـب المجتمع الدولي يرتقي إلى مسـتوى ممارسـات النظـام والتهديد الذي بات يشـكله علـى المنطقة بأسرها.

ونسـتذكر هنا أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر أعلنت أن المعايـير التي تعتمدها لتعريف الحرب الأهلية صارت تنطبق علـى الأزمة في سـوريا. إن هـذه الاعتبـارات الخطيرة جدا

ضاعفت من أسفنا وقلقنا لعدم توصل مجلس الأمن إلى اتفاق حول معالجة الأزمة السورية بصورة فعالة تسهم في حفظ السلم والأمن الدوليين.

وبالتالي فقد وجدت الدول الأعضاء نفسها مضطرة للبحث عن كل السبل الممكنة للتصدي الفعال للأزمة بما يتماشى مع القوانين والأعراف الدولية، وعلى هذا الأساس، ستتوجه المجموعة العربية في نيويورك إلى الجمعية العامة للتصدي للتهديد الخطير الذي تمثله الأزمة السورية، وفي هذا الإطار، نود أن نشير إلى ضرورة النظر في مهمة المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا لتكون فعالة بما يتماشى مع متطلبات المرحلة الانتقالية، لإنشاء الدولة المدنية الديمقراطية التعددية في سوريا، وهي الدولة التي يتساوى فيها المواطنون في المواطنة والحريات، وبما يلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري ويضمن محاسبة الذين قتلوه وانتهكوا حقوقه وحرياته وكرامته.

إن التاريخ حافل بالأمثلة التي فشل فيها المجتمع الدولي في تحمل مسؤولياته الأخلاقية، حيث أدى ذلك إلى نتائج كارثية، واليوم علينا جميعا مسؤولية منع تكرار ذلك وإراقة دماء الآلاف من السوريين الأبرياء والقيام بدور إيجابي وبناء لحل هذه الأزمة، والحفاظ على تماسك الشعب السوري ووحدته وسيادة سوريا واستقلالها ووحدة أراضيها، والحفاظ على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد عبد السلام ديالو، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد ديالو (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أدين بأشد العبارات الممكنة، التفجير المميت الذي وقع في ١٨ تموز/يوليه على متن حافلة تقل سياحا إسرائيليين في مطار بورغاس في بلغاريا. وكان هذا الهجوم الجبان على مدنيين أبرياء بمثابة تذكير واضح بمستوى الالتزام الذي يتعين علينا إظهاره ضد الإرهاب ومن يرعونه.

وأود أيضا، بالنيابة عن اللجنة المعنية بممارسة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، أن أتوجه بالشكر لكم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة المجلس بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، وعلى وجه الخصوص، على الطريقة الممتازة التي تديرون بها أعمال المجلس خلال شهر تموز/يوليه.

بالنظر إلى كل الأزمات الحادة والاضطرابات التي تشهدها المنطقة، سيكون من الخطأ التقليل من شأن المخاطر التي تهدد السلم والأمن الدوليين جراء النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. والحالة الراهنة المتمثلة في اللا سلم واللا حرب، لا يمكن تحملها. وبدلا من التركيز على إدارة الصراع، يجب أن نعزز جهودنا من أجل التوصل إلى حل طويل الأجل.

في ذلك الصدد، حان الوقت للعودة إلى إجراء مفاوضات حقيقية. وللأسف، فإن الأنشطة الاستيطانية الجارية تشكل عقبة رئيسية في طريق السلام. علاوة على ذلك، فإن تشكيل الحكومة الإسرائيلية لجنة الغرض الوحيد منها إيجاد الحجج لإضفاء الشرعية على أنشطة الاحتلال والاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لم يساعد على بناء الثقة بين الطرفين المعنيين. وأذكر بأن السياسة المتعمدة المتعلقة بتشييد المستوطنات غير القانونية يرافقها بشكل حتمي تدمير منازل الفلسطينيين. هل من الممكن قياس المأساة الإنسانية فعلا لأولئك الذين عانوا من حسرة مزدوجة جراء الاحتلال وجراء فقدان منازلهم؟.

يتعين أن تستند التسوية التفاوضية للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني إلى القانون الدولي. وتدعو اللجنة إسرائيل إلى إثبات حسن نواياها من خلال الاعتراف بحدود عام ١٩٦٧، التي تشكل أساس التسوية السلمية بموجب القرار ٢٤٢

(١٩٦٧)، وباعتمـاد الحد الأدنى من تدابـير بناء الثقة، بما في ذلك وقف النشـاط الاسـتيطاني غير القانـوني و الإفراج عن السجناء الفلسطينيين.

وينبغـي أن تواصـل المجموعـة الرباعية ضمـان احترام الجدول الزمني الذي أعلنته العام الماضي. في الوقت نفسه، من دون مصالحة فلسـطينية ترتكز على قيـادة الرئيس عباس، لن يتحقق الحل القائم على وجود دولتين. و ندعو جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية الدولية والإقليمية إلى مضاعفة جهودها لدعم الوحدة الوطنية الفلسطينية.

بلغت الأزمة المالية المنهكة، التي أصابت السلطة الفلسطينية مسـتويات لم يسبق لها مثيل. وستكون ثمة حاجة لدعم سخي مـن جانب الجهات المانحـة، من أجل مواصلة دعم جهود بناء الدولـة الفلسـطينية. وحان الوقت أيضا لإلقـاء نظرة جديدة على طلب فلسـطين الانضمـام إلى عضوية الأمم المتحدة. إنه يسـتحق أن يقيم على أساس أسـبابه الجوهرية، بشكل سريع وبروح موضوعية ومنفتحة.

واصلـت لجنتنا من جانبها، الإسـهام بشـكل بناء في ما يخص تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في دولتين تعيشان في سلام وأمن. وكان الاجتماع الدولي الذي عقدناه في نيسـان/أبريل بمثابـة إنذار مبكر عن الحالة الحرجة للسـجناء الفلسـطينيين، ويسـرنا أن نلاحـظ أن الكيانات الأخـرى في منظومة الأمم المتحدة قد انخرطت بشأن تلك المسألة منذ ذلك الحين.

إن اجتماعنا الدولي بشـأن قضية فلسـطين الذي عقد في باريس في أواخر شهر أيار/مايو، والذي تلاه اجتماع المجتمع المدني لدعم السـلام الإسـرائيلي الفلسـطيني في أوائل شـهر حزيران/يونيـه، قد ركز على دور المرأة والشـباب فيما يخص دعم السـلام، وعلى استخدام وسـائط التواصل الاجتماعي. والإحسـاس بالإحبـاط جـراء الحالـة الراهنة الـذي عبر عنه المشـاركون، كان بمثابة تنبيه مناسـب من حيث التوقيت، إلى أن الوضع الراهن ينبغي ألا يصبح أمرا مسلما به.

ركـز آخر اجتماع عقدناه لمنطقة آسـيا والمحيط الهادئ دعما للسلام الإسرائيلي الفلسطيني، في بانكوك في وقت سابق من هذا الشـهر، على العقبات التي تحول دون تحقيق السـلام، وخاصة مسألة المستوطنات، وناقشنا الاستراتيجيات الإقليمية الرامية إلى ضمـان الامتثال للقانون الدولي في هذا الخصوص. كما رأى المشاركون أيضا أن على أن مجلس الأمن والأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة الوفاء بالتزاماتهم.

وكانـت بعثـة تقصـي الحقائـق التابعة لمجلـس حقوق الإنسـان موضع ترحيب، واعتبرت خطوة أولى صوب احترام مبدأ المساءلة.

ختاماً، فإن اللجنة ستواصل العمل في إطار ولايتها لتعبئة كل المعنيـين في المجتمـع الـدولي من أجل دعـم مبدأ دولتين تعيشـان جنباً إلى جنب في سـلام وأمن، داخـل حدود آمنة ومعترف بها دولياً.

الرئيـس (تكلم بالإسـبانية): أعطي الكلمـة الآن لممثل تونس.

السيد الجراندي (تونس): سيدي الرئيس، أود أن أتوجه إليكـم بفائق عبارات التهنئة لتوليكم رئاسـة مجلس الأمن لهذا الشهر الحافل بالاستحقاقات والقضايا الهامة. وأنوه بجهودكم في إدارة أعمال المجلس بكل اقتدار.

نجتمـع اليوم في إطار النقاش المفتـوح الدوري حول بند ”الحالة في الشـرق الأوسـط، بما في ذلك قضية فلسـطين“. ودعـوني أصارحكـم أنه، للأسـف، أضحى هـذا الاجتماع روتينياً، ويكاد يكون شكلياً، ولا يرجع ذلك إلى نقص ما في أهمية القضية الفلسـطينية التي ترى بلادي، بدون أدنى شـك، أنها تبقى إحدى القضايا الجوهرية والأساسية في جدول أعمال

الأمــم المتحدة بجميــع أجهزتها وفروعها، وتســتدعي اهتماماً متواصلاً وفعلياً من قبل جميع الدول الأعضاء إلى حين إنصاف الشعب الفلسـطيني الباسل وتحقيق السلام المنشود في المنطقة، وإنما يرجع ذلك أساسـاً إلى غياب أي نتيجة ملموسـة وفعلية لمثل هـذا الاجتماع الـذي يفتقر إلى تدابير وقـرارات جريئة من شـأنها أن تعطي معنى للمشـاركة الدورية الواسعة للدول الأعضاء والحضور رفيع المستوى للأمانة العامة فيه.

إن الشعب الفلسطيني ليس بحاجة إلى ساعات من النقاش حـول قضيتـه مرة كل ثلاثة أشـهر، بقدر ما هـو بحاجة إلى أن يـرى نتائج فعلية لهذه النقاشـات في الميـدان. وعليه، فإن بلادي، بقدر ما تدعو إلى ترسـيخ هـذا الاجتماع والمحافظة علـى دوريته، فإنها تدعو، في نفس الوقت وبإلحاح إلى التفكير في طـرق وآليات جديـدة لتفعيله وجعله أكثـر اتصالاً بواقع الفلسطينيين ومعاناتهم اليومية من خلال العمل على تتويج هذا النقاش بتوصيات أو قرارات يتم اتخاذها، ومن ثم تنفيذها فعلياً.

إن منطقتنـا تشـهد تحـولات هامـة ومصيريـة، وهـي بصـدد مواجهة تحديات كبـيرة لها تبعاتها السياسـية والأمنية والاقتصاديـة. والـكل يعلـم مـدى اتصال الحالة في الشـرق الأوسـط وتأثيرها على السـلام والأمن الدوليـين، بل وحتى على الوضع الاقتصادي العالمي. وفي الوقت الذي يرى البعض أن تلك التحديات سـبب أو مبرر لغض الطرف، ولو مؤقتاً، عن القضية الفلسـطينية وما يجري يومياً في الأرض الفلسطينية المحتلة من خروقات على جميع المسـتويات من قبل إسـرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، فإننا نرى أن ذلك خطأ استراتيجي كبير، وأن أي مساع، مقصودة أو غير مقصودة، لجعل القضية الفلسـطينية قضية ثانويـة في المنطقة أو قابلة لتأجيل النظر فيها بسـبب التوترات الحاصلة، فإن تلك المساعي ستزيد من تعقد الأمور في المنطقة التي تحتاج إلى قرارات تخفف من حدة التوتر فيهـا، وقد يكون حل الـنزاع العربي- الإسـرائيلي فيها أحد المفاتيح والعوامل الأساسية لاستقرارها.

لقد اسـتغلت سـلطات الاحتـلال الإسـرائيلية الظرف في المنطقة لترسـيخ سياسـتها الاسـتعمارية القمعيـة وتمتينها، ومواصلة فرض سياسة الأمر الواقع من خلال ابتلاع مزيد من الأراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات التي زاد عددها بشكل مخيف، وتضييق الخناق على حقوق الفلسـطينيين أينما كانوا، والاسـتمرار في سياسـة تهويد مدينة القدس الشـريفة والعبث بخصائصها الديمغرافيـة والجغرافية وخاصة الدينية. إسـرائيل، السـلطة القائمة بالاحتلال، قامت بذلك في الوقت الذي كان حرياً بها أن تقدم رسالة تطمين وأن تعطي الانطباع بأنها جادة في خيار السـلام الذي تدعي أنها ماضية فيه، في حين أن كل سياساتها وقراراتها وأعمالها في الميدان هي، فقط وبكل بساطة، سياسة استعمارية قمعية تدينها بلادي بكل شدة.

لقد ولّى عهد الاستعمار والاحتلال وانقضى منذ عقود، وولى معـه عهـد اسـتعباد الشـعوب والقضاء علـى حرياتها وسـلبها. وفي الوقت الذي تحررت كافة شـعوب المنطقة من اسـتعمار داخلي كان أحد الأسـباب الأساسـية في ركودها الاقتصادي والقضاء على كفاءاتها وقدراتها، لا يزال الشـعب الفلسـطيني يعاني ويكافح من أجل حق أساسي لايختلف اثنان على أنه يتصدر قائمة حقوق الإنسان التي يدافع عنها الجميع، بل إنه حق كوني وطبيعي قد يسبق حقوق الإنسان في معناها التقليدي، إنه حق الوجود والعيش بكل حرية.

إن مـا ندافـع عنه جميعـاً بكل قوة في زمننـا هذا ونقف وقفـة حازمـة وجماعية للـذود عنه إيماناً بمبـادئ هذه المنظمة الدوليـة التي تعد رمزاً للدفاع عن حقوق الضعيف والمضطهد والمظلـوم، يجعلنـا أمام خيار لا ثاني له وهـو إيجاد حل فوري وعاجل للقضية الفسـطينية وفقـاً للمرجعيات الدولية المتوافق عليها لإحلال سلام دائم وعادل وشامل بمقتضى حل الدولتين

تعيشــان جنباً إلى جنب في ســلام وأمن والاعتــراف بالدولة الفلســطينية كدولة مستقلة ذات ســيادة على أراضيها داخل حدود ما قبل ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

إن ما تمارســه إسرائيل، الســلطة القائمة بالاحتلال، هو سياســة عقــاب جماعي مســتمرة منذ عقود. وهــو مفهوم لم نختلقه ولا نرمي به جزافاً وبدون حق، كما تدعي إســرائيل، بل هو مفهوم واســتنتاج موثق رسمياً ودولياً على مر ســنوات الاحتلال. ومن ذلك أن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنســانية في بيــان حديث لوكيــل الأمين العــام بتاريخ ١٣ حزيران/يونيــه وفي معــرض تقييم الحالة في قطاع غزة، خلص إلى الآتي:

(تكلم بالإنكليزية)

”إن الحصــار على غزة ... له أثر مدمر على حياة ومصدر ارتزاق ١,٦ مليون فلسطيني يعيشون هناك“.

ويستطرد قائلاً:

”هــذا يعني عقاباً جماعياً لكل الذين يعيشــون في غزة وحرمان من حقوق الإنســان الأساســية في انتهاك للقانون الدولي“.

(تكلم بالعربية)

لا يمكننا بأي شــكل من الأشــكال، أمام أنفسنا أو أمام الــرأي العالمي أو أمام الأجيال الحاضــرة والقادمة أن نبرر أي تقصير في حل التراع العربي – الإسرائيلي، وفي مقدمته القضية الفلســطينية، ونحن أمام خرق صارخ وواضح وصريح للقانون الدولي والمواثيق الدولية والأخلاقيــات الدولية، وهي الفاصل بيننــا والحكم في تقييم العلاقات الدولية وتحديد المســؤول عن تجاهلهــا وتحديــد المظلوم من الظالم. كما لا يمكن أن نســمح لدولة بمفردها ولوحدهــا أن تخرق كل هذه المرجعيات بدون مساءلة ولا تبعات لذلك، وكأنه مسموح لها بالاستعلاء على سلطة القانون والحق وكأنها معفية دون سواها من تطبيقه.

لقــد اجتمعت لجنة متابعة مبادرة الســلام العربية في ٢٢ تموز/يوليه في الدوحة لاستعراض تطورات القضية الفلسطينية، واعتمدت بياناً أدانت فيه السياســات الإسرائيلية الاستعمارية وجددت التأكيد على أن استئناف المفاوضات المباشرة يتطلب وقف كافة الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشــرقية. وتعرض البيان لمســألة الأســرى والمعتقلين الفلســطينيين في الســجون الإســرائيلية وحث على حلهــا. ودعا إلى الرفــع الفوري والكلي للحصــار الجائر عل قطاع غزة. كما أكد على أهمية التحقيق في ملابسات استشهاد الرئيس الفلســطيني الراحل ياســر عرفات. ويدعم بلدي جملةً هــذه القرارات والمواقف، ويدعــو الدول الأعضاء في منظمتنا والأمانة العامة إلى العمل سوياً من أجل تفعيلها وتطبيقها.

إن القضية الفلسطينية، على الرغم من تعقيداتها السياسية وتراكماتهــا التاريخية وتناقض المصالح الخارجية بشــأنها، قضية عــدل، قضية حــق تاريخي، قضية أخلاقية وإنســانية، لا يبدو حلهــا صعباً أو مســتحيلاً بقدر ما يفتقــر إلى الإرادة الحقيقية لتحقيقه. إن الأمر ســهل على الرغم مما يبدو عليه من تعقيد: أعطوا الشعب الفلسطيني حقوقه وفي مقدمتها حقه الطبيعي في الحرية والكرامة، وأعيدوا له أراضيه، وساهموا في ترسيخ ثقافة الســلام لتمكــين الدولتين من العيش جنبــاً إلى جنب في أمن وسلام، وسوف تدخل المنطقة حتماً في مرحلة جديدة تؤسس لمســتقبل أفضل ليس فقط لشــعوبها بل للعالم بأسره. إن ذلك ســيجنبنا مرحلة قادمة من الاحتقــان والتوتر الذي قد يقضي تمامــاً على أي فرص للســلام. ومن هنا يــأتي الطابع العاجل لمعالجة القضية الفلســطينية والخــروج بها من حالة الجمود التي تدخل فيها إثر كل محاولة غير جادة لاستئناف المفاوضات.

أملنـا أن يقف المجتمع الـدولي بحزم في وجه التجاوزات والخروقات الإسـرائيلية المستمرة، وأن تسـتعيد الدول العربية الشـقيقة أراضيها المحتلة، وأن يُسـتأنف السـلام على أسس صحيحة وجدّية، وبدون تلاعب بجداول الأعمال المحددة أو كسـب الوقت، وبدون التفكير في استخدام المسار التفاوضي لأغـراض سياسـية بحتة على حسـاب الشـعب الفلسـطيني المضطهـد. كما نأمـل أن تكون أولى الخطوات في هذا الاتجاه الاعتراف رسمياً ضمن منظمة الأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية المسـتقلة كدولة كاملـة العضوية بمنظمتنا، وهـو ما يرى فيه بلدي رافداً لتحقيق السلام الحقيقي.

السـيد ويتلاند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): كما يعلم أعضاء المجلس، تترأس النرويج مجموعة المانحين لدعم الأراضي الفلسطينية. ونأخذ الكلمة اليوم لنؤكد على المخاطر الجسيمة التي تهدد أسس قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة.

أولا، تواجه السلطة الفلسطينية أزمة مالية خطيرة. السبب في ذلك انخفاض النمو الاقتصادي وتقليص مساهمات الجهات المانحة. ويمكن أن يتفاقم الأمر لتدخل السـلطة الفلسـطينية في أزمة مالية كاملة في غضون الأشهر المقبلة. لقد تراكمت ديون كبيرة على السـلطة الفلسـطينية التي باتـت تواجه صعوبات في دفع الرواتب. لقد حقق الفلسـطينيون منذ إنشـاء السلطة الفلسـطينية، وبالتحديد منذ انعقاد مؤتمر باريس عام ٢٠٠٧، تقدم مؤسسياً هائلا نحو بناء دولة فلسطينية لها مقومات البقاء. واليوم أضحت هذه الإنجازات معرضة للخطر.

ثانيـا، وصلت مفاوضات السـلام إلى طريق مسـدود. فتوسـيع المسـتوطنات الإسـرائيلية في الضفة الغربيـة يراوح مكانـه، في انتهـاك خطير للقانون الدولي. ذلك النشـاط غير المشـروع يقوض الجهود المبذولة لاستئناف مفاوضات السلام ويهـدد حل الدولتين. نطاق المسـتوطنات وحجمها وتطويق القدس الشـرقية أشدُّ العوائق التي تعترض طريق السلام. يجب أن تتوقـف تلك الأعمال غير المشـروعة الأحادية الجانب التي تهدف إلى تغيير الحالة على الأرض واستباق نتائج المفاوضات. هناك خطر بالغ من أن يقود تزايد التوسـع في المستوطنات إلى موجات من الاضطرابات يتعذر ضبطها في الأحياء وأن يؤدي إلى انهيار الآليات الأمنية الراهنة.

سـتكون تلك هـي الخلفية التي سـتجتمع علـى ضوئها مجموعـة المانحين لدعم الأراضـي الفلسـطينية في ٢٣ أيلول/سبتمبر هنا في نيويورك. وسيكون الموضوع الرئيسي لاجتماع لجنة الاتصـال المخصصة التصـدي للتحديات الرئيسـية التي تواجه الاقتصاد الفلسـطيني، وكيفية تجنب حدوث أزمة مالية متفاقمـة في المدى القصـير. يجب تلبية الاحتياجـات الفورية للميزانية في أقرب وقت ممكن.

ولكـن علاوة على ذلك، يشـكل حفز النمو الاقتصادي المسـتدام أحد العوامل الرئيسـية. لا بد من السـماح للقطاع الخاص الفلسـطيني بالتطور والمشـاركة في التجارة داخليا في الأراضي الفلسـطينية، وكذلك مـع جيرانه. العديد من القيود المفروضـة على حركة البضائع مـن الضفة الغربية وقطاع غزة وإليهما تخنق النشـاط الاقتصـادي، ويتعين رفعها. يجب حفز الفرص المتاحة لتنمية القطاع الخاص في المنطقة جيم أيضا.

تثـني النرويج على المانحين الذين سـاهموا في تغطية العجز المتكرر للسلطة الفلسطينية. وأدت المساعدة المبكرة التي قدمها الاتحـاد الأوروبي دوراً محوريـاً وحالـت عمومـاً دون انهيار ميزانية السـلطة الفلسـطينية. كما مكنت المساهمات الأخيرة التي قدمتها المملكة العربية السـعودية للسـلطة الفلسطينية من دفـع الرواتب بالكامل قبل حلول شـهر رمضان المبارك، وإن شاب ذلك بعض التأخير.

ومـع ذلك، فإن التوقعات للفترة المتبقية من السـنة المالية تبـدو قاتمة، ما لم تُبذل المزيد من المسـاهمات. ليس هذا أوان

الضن بالمال وتعريض الاستقرار المالي في الأراضي الفلسطينية المحتلة للخطر. فإن الخطر داهِمٌ.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة إلى الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (سوريا) (تكلم بالعربية): يجدد وفد بلدي الإعراب عن بالغ قلقه إزاء سعي بعض الوفود سعياً محموماً ومتكرراً لحرف مداولات مجلس الأمن المتعلقة بالبند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط" عن الهدف الرئيسي الذي أنشئ من أجله هذا البند، ألا وهو إنهاء احتلال إسرائيل للأراضي العربية المحتلة وتسوية الصراع العربي الإسرائيلي استناداً إلى مرجعيات السلام المعروفة. والآن، يحاول البعض التغطية على الفشل في إيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي – بفعل التعنت الإسرائيلي المدعوم من قبل بعض الدول المتنفذة – بإقحام مواضيع أخرى في إطار مناقشات هذا البند بهدف إضعاف مرجعياته المعروفة وجوهره المتصل أساساً بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، وبإقامة الدولة الفلسطينية على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس. هكذا نفهم جوهر هذا البند.

وبناءً على ذلك، فإنني سألتزم بجوهر البند موضوع النقاش، ولن أرد على الادعاءات والمزاعم الزائفة التي ساقتها بعض الوفود ضد بلدي سوريا خلال هذه الجلسة، لكي لا أقع في فخِّ ما دأبنا على التحذير منه، على مدى سنوات، وللحيلولة دون الزج بالمجلس الموقر في ألاعيب ومناورات تسهم في تقويض العلاقات العربية –العربية وخلق جبهات وهمية لا تفيد إلا مصلحة إسرائيل وحماتها.

وأود أن أسجل ملحوظة مفادها أن أكثر من أساء إلى أهمية هذا البند، بند "الحالة في الشرق الأوسط"، بعضُ الوفود العربية، نعم بعض الوفود العربية، التي دأبت بشكل عجيب على قتل روح هذا البند بطريقة تخدم المصلحة الإسرائيلية، تخدم استمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية على حساب الحقوق العربية المشروعة. إن الواقع وللأسف، يعيد التأكيد مجددا على أن هناك نمطا إسرائيليا منهجيا لا يرغب البعض في إخضاعه للمساءلة الدولية، نمط من الانتهاكات والممارسات التي تناقض الحد الأدنى من مبادئ حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وكل المعايير الأخلاقية والإنسانية. ما زالت إسرائيل، كما تعرفون جميعا، لا تقيم اعتبارا لمئات القرارات التي اعتمدها الأمم المتحدة منذ العام ١٩٤٨، وهي قرارات تطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وصولا إلى إقامة سلام عادل ودائم وشامل.

والسبب في هذا التحدي الإسرائيلي يعود إلى غياب أي رادع جدي يقف في وجه ما تقوم به إسرائيل، مستفيدة في ذلك من ترويج ثقافة الإفلات من العقاب وواضعة نفسها فوق القانون بسبب ما تقدمه لها بعض الدول ذات النفوذ من حماية مباشرة. إن هذه الدول التي تدعي حرصها على القانون الدولي وحقوق الإنسان هي نفسها التي تمنح إسرائيل حصانة غير شرعية ضد كل جرائمها المرتكبة في الأراضي العربية المحتلة على مدى عقود من الاحتلال، هي نفسها، تلك الدول التي زودت إسرائيل بالسلاح النووي والغواصات القادرة على إطلاق رؤوس نووية، وحمت تملص إسرائيل من تطبيق قرار مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥ (انظر NPT/CONF.1995/32 (Part I)، المرفق)، وهو القرار القاضي بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل، النووي والبيولوجي والكيميائي.

وفي هذا الإطار، لم ينجح مجلس الأمن للأسف في الارتقاء إلى مسؤولياته وفقا للميثاق. و لم يتم إحراز أي تقدم في هذا الشأن. لا بل على العكس، ازداد الوضع سوءا منذ

أن أصحبت الأمم المتحـدة طرفا عاجزا في المجموعة الرباعية الدولية، وذلك في ظل تصعيد عدواني إسرائيل وفلتان استيطاني غير مسبوق وصلف سياسـي يوحي بالتحضير لعدوان جديد في قـادم الأيام، لاسـيما وأن هذا التصعيد الإسـرائيلي يحظى بدعم سياسي وعسـكري ومالي وإعلامي غير محدود من قبل بعض الدول المسـؤولة أساسـا عن كل الصراعات والتوترات في منطقتنا.

وقد يكون من المفيد أن نذكر السادة أعضاء مجلس الأمن بـأن الاتحاد الأوروبي قد عزز أمس فقط علاقاته مع إسـرائيل عـبر توقيع نحو ٦٠ اتفاق تعاون في بروكسـل على الرغم من كل انتهاكات إسـرائيل لحقوق الإنسـان وسياساتها العدوانية والاسـتيطانية المخالفة للقانون الدولي. ومـع ذلك، فإننا هذا الصباح استمعنا إلى بعض المداخلات من بعض الزملاء، سفراء دول أوروبية، تحدثوا فيها عن أن الدولة الفلسـطينية أضحت تسـمى بالمنطقة جيـم في مداولات هذا المجلـس. وبعد قليل ستتحول المنطقة جيم إلى الشارع ألف والشارع باء والشارع جيم، هذه هي الدولة الفلسـطينية، هذه هي الدولة الفلسطينية الـتي ينشـدونها، المنطقة جيـم، لم يعد هناك شـئ اسمه الدولة الفلسطينية.

ما زالت إسـرائيل ترفض إعادة الجولان السوري المحتل إلى وطنـه الأم، سـوريا، في انتهاك فاضـح لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، الـذي اعتـبر قـرار إسـرائيل بضم الجولان السـوري المحتل لاغيا وباطلا وليس لـه أي اثر قانوني. كما تستمر إسـرائيل في سياسات الاسـتيطان والإرهاب وممارسة سياسـة التمييز العنصري والقمع بحق المواطنين السـوريين في الجولان، والاسـتمرار في تقطيـع أوصاله وبنـاء جدار عازل وفصل عنصري في الجولان شرقي بلدة مجدل شمس المحتلة.

وقد نقلنا إلى عناية الأمين وأعضاء مجلس الأمن شـكاوى بكل تلك الانتهاكات، وذلك عبر عدد من الرسـائل الرسمية، كان آخرها رسـالتنا المؤرخـة ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٢، وهذه هي الرسالة. إلا أنه وللأسف، فإن هذه الشكاوى لم تلق آذانا صاغية. حيـث أن ممثلي الأمانة العامة لم يكتفوا بعدم التطرق إلى تلك الانتهاكات الإسرائيلية الخطيرة في إحاطاتهم الإعلامية الشـهرية أمـام مجلس الأمن تحـت هذا البند، بنـد ''الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين''، بل تجاهلوا تماما الحديث عن الوضع في الجولان السوري المحتل، تجاهلوا تهديد وزير الحرب الإسـرائيلي أول أمس مـن فوق أراضي الجولان السوري المحتل بالعدوان على بلدي وإشعال حرب في المنطقة سترتد على إسرائيل نفسها.

إن نهـج ممثلي الأمانـة العامة، المتكرر والمتواطئ بشـكل فاضـح، يشـكل انتهاكا واضحـا لواجباتهـم بإحاطة أعضاء المجلس علما بشـكل دوري عن آخـر التطورات في الجولان السوري المحتل وفقا لاستحقاقات قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٩٧ (١٩٨١). وإن أبسـط ما يمكن أن يقال في هذا الشأن هو أن هذا النهج قد ساهم في تشجيع إسرائيل على التمادي في سياساتها العدوانية والاحتلالية وفي حجـب الحقيقة عن أعضاء مجلس الأمن والدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

هنـاك نقطـة واحـدة، وردت في أكثر من بيـان اليوم، ولذلـك أود أن أوضحهـا، تتعلق هذه النقطـة بتكرار جهود بعـض الدول، العبثيـة، الرامية إلى ضـرب العلاقات الأخوية السـورية اللبنانية. لقد كثرت في الآونـة الأخيرة الانتهاكات للسيادة السورية التي تقوم بها مجموعات إرهابية مسلحة انطلاقا مـن داخل الأراضي اللبنانية. ولـدى هنا جدول رسمي يرصد ١١٤ حالة من تهريب السلاح من داخل الأراضي اللبنانية إلى داخل الأراضي السـورية، وليس العكس، ١١٤ حالة ضبطت تتعلق بتهريب السـلاح من داخل الأراضي اللبنانية إلى داخل الأراضي السورية، كل هذه العمليات لتهريب السلاح جرت

فقط خلال شهرين في الفترة من ١ أيار/مايو ٢٠١٢ إلى ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٢.

وفي هذا الإطار، نحن بغنى عن التأكيد على متانة العلاقات السورية اللبنانية الثنائية، ونرحب بالإجراءات التي اتخذها الجهات اللبنانية الرسمية المعنية لمراقبة الحدود المشتركة ومنع تسلل الإرهابيين وتهريب الأسلحة إلى سوريا. لكن المشكلة تكمن في قيام بعض الأطراف السياسية اللبنانية، وليس لبنان الرسمي، بعض الأطراف السياسية اللبنانية، بتمويل وتسليح وإيواء تلك المجموعات الإرهابية فوق الأراضي اللبنانية ودفعها إلى سوريا للقيام بأنشطة إرهابية بهدف دفع الأمور نحو المزيد من المواجهات وسفك دماء السوريين من مدنيين وعسكريين، وذلك بدعم عسكري ومالي وإعلامي واستخباراتي مباشر من قطر والسعودية ودول أخرى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا اللتين تقومان بتزويد هذه المجموعات المسلحة بمعدات متطورة تدعي بأنها غير عسكرية أو غير قاتلة، في الوقت الذي تلعب فيه هذه المعدات دورا كبيرا في تسهيل تنفيذ العمليات الإرهابية في سوريا، وهي العمليات التي تزهق أرواح آلاف السوريين الأبرياء، من مدنيين وعسكريين.

أشير في هذا الصدد إلى أننا كنا قد وافينا الأمانة العامة وأعضاء مجلس الأمن بالعشرات من الوثائق والأدلة والبراهين القاطعة على وجود أنشطة إرهابية مسلحة تنطلق من داخل الأراضي اللبنانية ومن داخل أراضي الدول الأخرى المجاورة لسوريا إلى الأراضي السورية، وهي كلها أمور أكدها تقارير وسائل الإعلام العالمي بالصوت وبالصورة، وآخرها المقال الافتتاحي لجريدة نيويورك تايمز اليوم. غير أن ممثل الأمانة العامة قد تجاهل في إحاطته الإعلامية كل تلك الأسانيد مسيئا بذلك إلى دور الأمانة العامة ومعرضا مصداقيتها للخطر.

أخيرا، لقد ذرف ممثل قطر وممثل السعودية دموع التماسيح على آلام الشعب السوري، آلام الشعب السوري التي يسفكها التآمر القطري السعودي على مدار الساعة عبر التدخل المباشر العسكري والإعلامي والمالي والسياسي والدبلوماسي. ويكفي أن يتابع المراقب حالة الهستيريا التي تسود قناتي الجزيرة والعربية الفضائيتين، وكذلك بيانات مسؤولي هذين البلدين، اللذين لم تسئ سوريا وشعبها إليهما أبدا. يكفي ذلك حتى يدرك المرء بسهولة غياب الموضوعية عن مقاربة ساسة هذين البلدين العربيين للأوضاع في سوريا. لقد كان حريا بالدبلوماسيتين القطرية والسعودية أن تدعما خطة كوفي عنان ووثيقة جنيف، بدلا من التآمر عليهما لإفشالهما بهدف الدفع باتجاه التصعيد ضد سوريا ومصالحها في الجمعية العامة بعد أن فشلوا في ذلك في مجلس الأمن.

سيصل الشعب السوري إلى ربيعه، بعيدا عن ربيع البترودولار الأصولي الوهابي السلفي، وبعيدا عن ربيع الهيمنة الغربية على مقدرات البلاد وخياراتها السياسية. إنني أدعو حكومتي قطر والسعودية إلى الانكباب فورا على تلبية مطالب شعبيهما ومعارضتهما في الداخل والخارج. المدنيون السعوديون يعانون الأمرين من قمع السلطات العسكرية والأمنية السعودية لهم في منطقتي القطيف والعوامية. كما أن أكثر من ٢٥٠ معارضا قطريا – بعضهم من العائلة الحاكمة في قطر – رفعوا مطالب محقة تطالب بالإصلاح ووقف صرف أموال الشعب القطري على التآمر على الشعوب العربية والإسلامية. قطر والسعودية ليستا قدوة لأحد في هذا العالم عندما يتعلق الأمر بالحديث عن الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

السيد كوهونا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): شكرا لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة اليوم في هذا الوقت الحرج. إن وفد سري لانكا يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

لقد تبين حتى الآن أن عام ٢٠١٢ هو عام الركود السياسي في عملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية، إذ تطغى فيه للأسف التطورات الدولية والإقليمية الهامة. وعلى الرغم من أن الهدف المتمثل في التوصل إلى تحقيق السلام الشامل في المنطقة ما زال بعيد المنال، يجب ألاّ نتخلى عن عملية السلام. ونحن حاضرون هنا في هذه القاعة لا للتشدق الكلامي ولكن لكفالة ألاّ ينسى العالم محنة الفلسطينيين، فضلا عن حث كلا الطرفين في قضية فلسطين على الالتزام بالتوصل إلى تسوية سلمية. فالأمل يظل قائما إذا كانت النوايا والجهود حقيقية.

إن اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة أنهت مؤخرا بعثتها لتقصي الحقائق إلى الأردن ومصر وغزة. وبصفتي رئيسا للجنة الخاصة، سوف أعرض تقرير البعثة على الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر، مع ملاحظاتها وتوصياتها بشأن تحسين حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. وهناك خطوات ضرورية يتعين اتخاذها لتحسين الوضع على أرض الواقع، وكذلك لبناء الثقة. في غضون ذلك، اسمحوا لي القول إنه في ضوء الشهادات التي تلقتها اللجنة، فإن الوضع على أرض الواقع، لا سيما في قطاع غزة، لا يمكن تحمله.

الحصار المفروض على غزة، بالرغم من تخفيفه هامشيا في الآونة الأخيرة، يخلّف أثرا مدمرا على الناس العاديين، ولا سيما الشباب. فثمة حوالي ٨٠ في المائة من الأسر في غزة تعتمد على المساعدات الإنسانية من الأمم المتحدة في سبيل البقاء على قيد الحياة. وآفاق النمو الاقتصادي على المدى الطويل ضئيلة، نظراً للقيود الخانقة على الواردات والصادرات. والاضطرار إلى الاعتماد على التهريب غير المشروع عبر ١٠٠ من الأنفاق، بسبب الحصار أساسا، هو من بين الإهانات التي يتعرض لها الفلسطينيون في غزة. هذا أمر مثير للقلق، لأن الاستدامة الاقتصادية للفلسطينيين في غزة عنصر أساسي في أي خطة للسلام، والحصار يحرمهم من أية إمكانية لتنمية اقتصادهم. ونحث إسرائيل على رفع القيود التي تفرضها، في إطار القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

إن النشاط الاستيطاني غير الشرعي لإسرائيل مخالف للقانون الدولي، وبخاصة اتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية، وكذلك مخالف لالتزامات إسرائيل بموجب خارطة الطريق. وقد دعا الرأي العام العالمي الى وقف النشاط الاستيطاني. ويجب أن تلقى هذه الدعوة آذانا صاغية. وفي اجتماع اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، التي عقدت في ١٦ أيار/مايو، سمعنا عن التطورات المؤسفة التي لا تزال تجري في وادي الأردن، مما أدى إلى تشريد العديد من الأسر الفلسطينية والقضاء على سبل كسب عيشهم. والبدو هم الذين يتضررون بشكل خاص.

ونؤكد من جديد أن الإطار القانوني الدولي هو الضامن النهائي لحقوقنا. إنه يوفر الحماية لنا جميعا. وتهميش الفلسطينيين وقمعهم في أرضهم يخلقان بيئة مشحونة. والسجن الجماعي للفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، واستمرار هدم المنازل دوريا بلا هوادة، امران غير مقبولين. فهذه الإجراءات تعمل على تآكل احتمالات الحل القائم على دولتين وتبدد الثقة اللازمة. وإسرائيل ملزمة وفقا للقانون الإنساني الدولي بحماية السكان المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. والعنف بين المستوطنين الإسرائيليين والفلسطينيين أصبح أكثر شيوعاً. ونلاحظ أيضا أن إطلاق الصواريخ من غزة إلى إسرائيل، والهجمات العشوائية ضد المدنيين الإسرائيليين سوف لن يعملا إلا على زيادة اتساع الفجوة بين الطرفين.

وعلى هذه الخلفية، هناك حاجة مُلحّة إلى تدابير لبناء الثقة المتبادلة، دعماً لجهود استئناف الحوار والمفاوضات

الموضوعية، كما أكَّدت ذلك باستمرار المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط. فالوحدة السياسية والتقدم الاقتصادي للشعب الفلسطيني سيُسهمان في قابلية البقاء للحل القائم على وجود دولتين. وجهود المصالحة الداخلية الفلسطينية يجب أن تتواصل، والدعم الإقليمي حيوي. لذا، نحثّ القادة في كل الأطراف، فضلاً عن القادة الإقليميين، على ضخّ حيوية متجددة في عملية السلام. وسري لانكا تدعم أيضاً تنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرُّف، في دولة لهم وفي تحقيق الحل القائم على وجود دولتين بالاستناد إلى حدود عام ١٩٦٧. ونأمل لدولة فلسطين أن تتمكَّن قريباً من شغل موقعها الذي تستحقه بين أعضاء الأمم المتحدة، وأن تتمّ استعادة السلام والكرامة والأمن لجميع الأطراف.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد ليون غونثاليث (كوبا) (تكلم بالإسبانية): إنّ كوبا تؤيد بكل صدق البيان الذي ألقاه سفير مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وفي مناسبات مختلفة كل سنة، يستأنف مجلس الأمن هذه المناقشة الدورية بشأن الشرق الأوسط، لكنّ المشاكل تبقى، أو تتدهور، وهذا أسوأ.

فالحالة في الشرق الأوسط لا تزال مؤسفة. واحتلال إسرائيل الجاري للأراضي الفلسطينية وأراضٍ عربية أخرى هو العقبة الرئيسية أمام تحقيق حلٍّ عادل ودائم وشامل في المنطقة.

إنَّ العائلات الفلسطينية تعاني عواقب الاحتلال الإسرائيلي. وفي كل سنة، تتلقَّى الوكالات المعنية التابعة للأمم المتحدة تقارير بشأن انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، بما يشمل الأطفال والنساء والمسنِّين.

ومؤخراً، أفاد المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة أنَّ السلطات الإسرائيلية في هذا العام قد هدمت أكثر من ٣٣٠ مبنىً، وأنّ نصف الـ ٥٣٦ فلسطينياً مشرَّداً في عام ٢٠١٢ هم من الأطفال. وهذه الحالة غير مقبولة. ولا يزال آلاف السجناء السياسيين الفلسطينيين في السجون، ضحايا الإجراءات التعسفية للسلطات الإسرائيلية. وقد اختار العديدون منهم الإضراب عن الطعام استنكاراً لعمليات الابتزاز والظلم اللاحقة بهم.

و لم تُثِر أيٌّ من هذه الحقائق عناوين رئيسية أو حملات في كبريات الصحف الدولية، ولا هي عُرِضت أمام المجلس من جانب الأعضاء الذين يشجِّعون الحروب والاحتلالات ضدَّ بلدان الجنوب، غير عابئين بتداعيات أعمالهم على المدنيين أنفسهم الذين يدَّعون حمايتهم. فيجب على مجلس الأمن أن يؤدي دوره المستحَق في الدفاع عن السلم والأمن الدوليين، باتّخاذ تدابير محددة وعملية لضمان إنهاء إسرائيل إساءاتها ضدّ الشعب الفلسطيني.

إنَّ سلوك إسرائيل يستخفّ عمداً بقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي. فهو يشكل تهديداً للسلم والأمن الإقليميين والدوليين، وينتهك حقوق الإنسان للشعب قاطبة، بإساءات صارخة ومنهجية ولا إنسانية، ينبغي لهذا الجهاز أن يُدينها. فيجب على إسرائيل أن تسحب فوراً وجودها غير القانوني من الأراضي الفلسطينية التي تحتلها، متجاهلة مطالبات المجتمع الدولي. كما يجب أن توقف بناء المستوطنات في فلسطين المحتلة. وينبغي أن تُنهي اعتداءاتها واستخدامها العشوائي للقوة العسكرية ضدّ المدنيين الفلسطينيين، وأن ترفع كلياً حصارها الغاشم وغير القانوني عن غزة بدون شروط.

إنّ كوبا تؤكّد دعمها لمطالبة فلسطين بقبولها دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة. وقد ذهبت تلك المطالبة سدىً حتى الآن، بسبب تهديد عضو دائم في مجلس الأمن باستخدام حق

النقـض، على الرغم من حقيقة أنّ دولة فلسـطين تتمتّع أصلاً باعتـراف أكثر من ١٣٠ بلداً في جميـع مناطق العالم. فيتعيّن على مجلس الأمن أن يتخذ موقفاً إيجابياً من هذه المسألة بدون المزيد من الإبطاء، اسـتجابة لما تتمناه بوضوح أغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في المنظمة.

إنَّ الصمـت المتواطئ لبعض الدول في المجلس يُطيل أمد الحالـة الراهنة من الإفلات من العقاب، التي تتمتّع بها الحكومة الإسـرائيلية. وكوبا تؤكّد مجدداً رفضها للبناء والتوسـيع غير القانونيين للمستوطنات الإسـرائيلية في الجولان السوري منذ عـام ١٩٦٧، اللـذان ينتهكان القانون الـدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها.

كما تؤكّد كوبا موقفها دعماً لسلام عادل ودائم لجميع شـعوب الشرق الأوسط، من شأنه أن يُنهي احتلال إسرائيلي لجميع الأراضي العربية، ويضمن للشـعب الفلسـطيني ممارسة حقـه في تقرير المصـير، عَبْر إقامة دولة مسـتقلة لفلسـطين، عاصمتها القدس الشرقية.

وترصد كوبا عن كثب الحالة المتعلقة بسـوريا وتداعياتها الدوليـة، مُدركـة أنّ المعلومـات المتاحة متباينـة وغير دقيقة وخاضعـة للتلاعـب غالباً. وممّـا يثير قلقنا مناشـدات أولئك الذيـن يؤيدون تغيير النظام في سـوريا، ويدعمون اسـتخدام القوة والعنف، بدل المسـاهمة في الحـوار والتفاوض بين جميع الأطـراف. وتؤكـد كوبا مجـدداً رفضها لسياسـات التدخل وزعزعة الاستقرار في سوريا، بهدف فرْض تغيير النظام.

إنّ مجلـس الأمن ليس أداة للتحريض على تغيير النظام في أيّ بلد، ولا يمكنه أن يتصرَّف بتلك الصفة. إنّ واجبه هو تعزيز السـلام لا العنف؛ وعليه أن يتفادى زعزعة الاستقرار ويحمي المدنيين، لا أن يسـتغلّهم ويتلاعب بهم لغايات جيوسياسـية. وهذه هي مسـؤوليات الأمـم المتحدة بأكملهـا أيضاً. ونحن ندعم المسـاعي الجارية لتحقيق تسـوية سلمية للحالة في ذلك البلد، باحترام كامل

لحقوقه السـيادية. وينبغي لمجلس الأمن أن يوجّه جهوده نحو تلك الغاية بالإجماع.

وتتشـاطر كوبا القلق بشـأن فقـدان الأرواح البريئة في سـوريا وأماكن أخرى. ونحن في الوقت نفسـه نؤكّد رفضنا القاطع لأيّ شـكل من التدخل الخارجي، المباشر وغير المباشر على السـواء، بما يشمل الدعم اللوجستي للجماعات المسلَّحة غير النظامية. وأيّ تدخل من جانب قوىً خارجية في سوريا، سـتكون له تداعيات خطيرة على السلم والأمن الدوليين، ولا سـيّما في الشـرق الأوسط. وإذ نأخذ في الحسـبان التجارب والسـوابق التي أرسـتها الحالات الأخيرة، حيـث الأدلة على التلاعـب الواضـح بميثاق الأمـم المتحدة، والمعايـير المزدوجة والانتهـاكات الصارخة للقانون الدولي، فإننا نؤكّد رفضنا أية محاولة لتقويض استقلال سوريا وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

إنّ دور المجتمـع الدولي في هذه المرحلة العصيبة لإحدى الدول الأعضاء، هو أن يُسـهـم في حماية السـلام والاسـتقرار في ذلـك البلد. ونحن نؤكّـد ثقتنا بقدرة الشـعب والحكومة السـوريَين علـى حلّ مشـاكله الداخلية بنفسـه، بـلا تدخّل خارجـي. ونطالـب بالاحتـرام الكامـل بتقريـر المصير الحر والسيادة لهذا البلد العربي.

الرئيـس (تكلم بالإسـبانية): أعطي الكلمـة الآن لممثل ملديف.

السيد سـارير (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): إنّ ملديف تهنئ كولومبيا على تولّيها رئاسـة مجلس الأمن، وتُشيد بالعمل الذي أنجزَته حتى تاريخه. ونشـكر أيضاً المنسِّق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد روبرت سيري، على إحاطته الإعلامية.

لقد دعت ملديف منذ سـنة، في مناقشـة مفتوحة بشأن هذه المسـألة نفسـها بالذات، إلى السلام في سـوريا، ووقْف النشـاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة، وإلى الاعتراف بدولة فلسـطينية سيدة ومستقلّة. ومن المؤسـف الملاحظة مجدداً أنّ المجتمـع الدولي ما انفـكّ غير قادر على إحراز أيّ تقدم مفيد بشأن هذه المسائل.

نسمع كل يوم أنباء مأساوية عن وقوع عدد من الوفيات في سـوريا. ونسـمع عن قصص تتحدث عن ارتكاب العديد مـن الفظائـع. ويجري تشـريد ألاف مؤلفة مـن الناس نتيجة العنـف الدائر في سـوريا. وهذا بالتحديد الذي يجعل المسـألة غير محلية، ولكن المرء يناشـد من أجل معالجتها بقيادة دولية. ومـن الواضح الآن أنه مع تزايد عـدد الحوادث التي تقع على الحدود مع لبنان، من المحتم أن العنف في سوريا سوف يزعزع استقرار المنطقة بأسرها.

تثـني ملديف على جهود السـيد كوفي عنـان، المبعوث الخاص المشـترك لجامعة الدول العربيـة والأمم المتحدة، وعلى أعضـاء بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. غير انه من المؤسـف أن الأمـم المتحدة لا حول لـه ولا قوة من حيث إعطاء الأمل للشـعب السـوري الذي يدفع ثمن الصراع. ونأمل أن يكون بوسـع مجلـس الأمن أن يأتي بـرد فعال لتناول الحاجة الماسـة لمعالجة تلك الحالة قبل أن تصبح مستعصية على السيطرة. وفي هذا الشـهر المقدس من التقويم الإسـلامي، نضرع إلى الله من أجل التوصل إلى سـبيل مفضي إلى التقدم. فلعل السـلام يجد سبيله.

إن السعي من أجل التوصل إلى سلام في الشرق الأوسط مسعى جيلنا. ومع ذلك، يتضح بجلاء أن امكانية حل الدولتين تتضاءل ما دامت عملية السـلام في حالة جمود. وكما شـدد المنسـق الخاص سـيري، فـإن مواصلة النشـاط الاسـتيطاني الإسرائيلي تحول سكان دوليتين الى دولة واحدة، وهي بصورة أساسـية إسـرائيل. تعتقد ملديف بأن أهم قضية بعينها تتعلق بإحلال السـلام في الشرق الأوسـط هي الاعتراف بفلسطين دولة مستقلة ذات سيادة. ولا نعتقد أنه بالإمكان إجراء حوار مجدٍ من دون قبول الدولة.

إن وفدي يتعذر عليه أن يفهم كيفية الاستمرار في عملية السلام في الشرق الأوسط، بينما تقوضها بصورة مطلقة علاقة غير متسـاوية في القوة. وفي حين أنه لن تتغير تلك الديناميكية ما لم يتحقق السـلام الحقيقي، يترتـب علينا نحن أعضاء الأمم المتحـدة الالتزام بتهيئـة ظروف عادلة. وعلينـا التزام بضمان أن يكـون لجميع الحكومات المنتخبة تمثيل يضارع الولاية التي اناطها شعبها بها.

تعتقد ملديف أن فلسطين لديها حكومة قادرة على إدارة شـؤونها، وهي إدارة جاهزة لتحمل العـبء الكامل للحكم. لذلـك، فـإن الطريـق الوحيد المفضـي إلى الأمـام يتمثل في الاعتراف الدولي بفلسطين بوصفها دولة، ليتسنى للفلسطينيين مناقشـة مصالحهم والتركيز على تنميـة هياكلهم الاجتماعية والاقتصادية، بينما يعيشون في سلام مع دولة إسرائيل.

بعد سـتة عقود من التقاعس، حان الوقت للمضي قدما. تناشـد ملديف المجتمع الدولي، وخاصة أعضاء مجلس الأمن، مـؤازرة ثلاثة أجيال من الفلسـطينيين الذين يعيشـون حياتهم تحـت نير الاحتـلال. وثمة التـزام على الأمم المتحـدة بحماية الشعب الفلسـطيني في التمتع الكامل بحقوقه بدعم إقامة دولة فلسطينية حرة ومستقلة.

الرئيـس (تكلم بالاسـبانية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجـة أسماؤهم في قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.